

محددات دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في  
مالي

"The Role of The African Peace and Security council in  
Resisting of Terrorism crisis of Mali state".

إعداد الباحث

عمرو محمود عرفة موسى

إشراف

أ. م. د. وئام عثمان

أستاذ مساعد العلوم السياسية  
وكيل الكلية لشؤون البيئة وخدمة المجتمع

أ. م. د. أحمد العايدي

أستاذ مساعد العلوم السياسية  
ووكيل الكلية للدراسات العليا

محددات دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في  
مالي

"The Role of The African Peace and Security council in  
Resisting of Terrorism crisis of Mali state".

## مقدمة

إن فهم منطلقات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا، وتتبع مسارها وتطورها، ودراسة طبيعتها ومسبباتها يساعد على الاقتراب من فهم الفارق بين الطرق والآليات المختلفة لحلها في إطار إفريقي وبمجهودات إفريقية دون استغلال لمصالح أخرى، ويتزاح هذا الحل بالطرق السلمية وأخرى عنيفة، خاصة وأن الظاهرة الإرهابية في إفريقيا بحد ذاتها، تتفاقم عند التدخل الخارجي من خارج القارة الإفريقية، إلا أنها تحتاج إلى الكثير من الدعم المادي واللوجستي والسياسي سواء من خارج القارة أو داخلها لمواجهة الظاهرة الإفريقية.

وانطلاقاً من تعقيدات الظاهرة الإرهابية في إفريقيا ، فإن آليات المواجهة تتحدد بداية من طبيعة الخطر الإرهابي والواقع الإفريقي إلى جانب النسق الدولي وأهم أطرافه المهمة .وهذا ما يجعل القارة الإفريقية التي تعيش أزمت كثيرة متنوعة، إذ تنتشر في إفريقيا ظواهر أخرى موازية أهمها ظاهرة الدولة الفاشلة التي تشكل أزمة دولة في إفريقيا تحتوي المشاكل السياسية والضعف الاقتصادي والتشوهات المجتمعية ، إضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات البينية وقضايا الفقر والجوع والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتدخل الخارجي وازدياد قابلية الاختراق في عصر العولمة.

وهكذا تصبح القارة الإفريقية محل تنافس استعماري جديد بحجة محاربة الظاهرة الإرهابية ومواجهتها أمام ضعف المجهودات المحلية الإفريقية المحصورة في قدرات الدول الإفريقية فرادي أو من خلال المؤسسة القارية المتمثلة في مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الإفريقي.

وتتبعاً لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي كان لزاماً علي الباحث أن يكشف كيف تأثر دور المجلس في التعامل مع الأزمة الإرهابية، حيث تأثر دور المجلس بأدوار إقليمية ودولية بالرغم من اعتماد الجهود علي تفويض مجلس السلم والأمن الإفريقي في إنشاء قوة مهمة(مينوسما) لتحرير شمال مالي، حيث من الملاحظ أن هناك محددات(أدوار) أثرت علي مجلس السلم والأمن الإفريقي وجعلته دور ثانوي بالرغم من أن دور المجلس يساعد في الحفاظ علي وحدة الدول الإفريقية والمكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدول الإفريقية.

## • أولاً: موضوع الدراسة

يتمحور موضوع الدراسة حول دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مواجهة الإرهاب في إفريقيا وتاريخ تعامله مع ظاهرة الإرهاب في إفريقيا ، في ظل امتداد التهديدات الإرهابية إلي الكثير من مناطق

العالم وعلي رأسها القارة الإفريقية خصوصاً، وتدخّل القوي الدولية في القارة الإفريقية بحجة مكافحة الإرهاب وحماية مصالحها ، مما يجعل من دور مجلس السلم والأمن الإفريقي مهم وحيوي لمكافحة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا لكافة الدول الإفريقية في إطار من التعاون والتنسيق بين الدول الإفريقية ، وذلك بالتطبيق علي الأزمة المالية.

### ● ثانياً: المشكلة البحثية:

تظهر مشكلة البحث في كيفية استغلال مجلس السلم والأمن الإفريقي لألياته وتعظيم قدراته في مواجهة الإرهاب في القارة الإفريقية في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، بالتطبيق علي أزمة مالي.

### ● ثالثاً: أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها، تتمثل تلك الأهمية في الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب العابر للحدود و خلال الأزمات المختلفة من أجل الحفاظ على وجود الدول الإفريقية وعدم تحولها إلى دول فاشلة، وتنقسم أهمية الدراسة إلي:

### ● أ- الأهمية العلمية:

إذ تسعى هذه الدراسة إلى إزاحة اللبس عن الظاهرة الإرهابية في إفريقيا ومعرفة وتحليل مستويات مواجهتها وأطرافها المختلفة، كما وتسعي الدراسة إلى استطلاع الظاهرة الإرهابية في إفريقيا وأنماط تفاعلاتها ودرجة الخطر الذي تمثله وتحديد المنطق الذي يتحكم فيها، وجمع المزيد من البيانات والمعلومات عن الظاهرة الإرهابية في ضوء الأزمة المالية، وعمليات مواجهتها من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي وانعكاسات ذلك على القارة الإفريقية واستشرافها مستقبلاً، ومحددات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب.

### ● ب- الأهمية العملية:

كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة بعض الإضاءات بشأن المستجدات الإفريقية والدولية حول هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما يفترض على هذه القارة إعادة ترتيب أولوياتها وإدراك ما يحوم حولها من خلال التركيز وإلقاء الضوء على عمل المنظمة القارية من خلال دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب.

● **رابعاً: أهداف الدراسة:** وتتمثل أهداف الدراسة في:

- إثبات أن الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب يزيد من استقلالية الدول ويبعد عنها الأطماع الخارجية ويحقق الاستقرار.
- إثبات أن دور مجلس السلم والأمن الإفريقي يحتاج الي تذييل المعوقات التنظيمية والتمويلية حتي يتم دعم عمل المجلس في مكافحة الإرهاب.
- إثبات أنه يمكن استغلال مصالح الدول الغربية داخل القارة الإفريقية لمساعدة المجلس على مكافحة الإرهاب.

● **خامساً: تساؤلات الدراسة:**

**التساؤل الرئيسي:** كيف يمكن تحقيق الفاعلية في دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة ظاهرة الأزمات الإرهابية بالتطبيق علي أزمة مالي ؟

ويتنوع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي المعوقات التنظيمية والتمويلية التي تواجه مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب؟
- مدي تأثير الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي) علي مجلس السلم والأمن الإفريقي؟

● **سادساً: مجالات الدراسة:**

- **المجال الزمني:** نجد أن الدراسة تنحصر في (2012-2016) وذلك لأن الإرهاب والجريمة المنظمة في الشمال المالي قد تخطت الحدود لتهدد كل دول الجوار بلا استثناء وبالتالي ظهر وبرز الدور المهم للمنظمة القارية المتمثلة في مجلس السلم والأمن الإفريقي في مكافحة الإرهاب من خلال التعامل مع الأزمة المالية .

○ **المجال الموضوعي :**

تنصب الدراسة علي مجموعة سلوكيات الظاهرة الإرهاب كمتغير ، وتمايزاتها وتطورها وإشكالية تحديد تعريفها ، وأهم مسبباتها وأنماطها وأشكالها وتحولاتها وعولمتها وتفاعلاتها المتنوعة في أفريقيا وطبيعة الخطر الذي تمثله وابعادها الاستراتيجية إلي جانب توزيعها ، وآليات مواجهتها المتنوعة الإفريقية وخصوصاً من جانب مجلس السلم والأمن الإفريقي كمتغير مستقل مع الأخذ في الاعتبار الأزمة الإرهابية التي حدثت في الدولة المالية.

## • سابعاً: الإطار المنهجي للدراسة:

### – منهج دراسة الحالة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة ، وذلك خلال سعيها إلى دراسة آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي في مكافحة الإرهاب الدولي داخل القارة الإفريقية ، بإرجاعها إلى عناصر مسؤولة عن تشكيلها، فهي تركز على الربط بين مفهومين أو أكثر أو متغيرين أو أكثر كالربط بين مجهودات ودور مجلس السلم والأمن الإفريقي تجاه الأزمة في مالي ومحاربة الإرهاب و الدول الفاعلة في النظام العالمي تجاه الأزمة في مالي ونمط سلوكها الخارجي تجاه إفريقيا، ويساعد منهج دراسة الحالة في هذا الموضوع على فهم التساؤلات القائمة بشأن التصور السياسي من جانب مجلس السلم والأمن الإفريقي لأمن إفريقيا ومكافحة الظاهرة الإرهابية في إفريقيا.

### كلمات مفتاحية:

#### 1-مجلس السلم والأمن الإفريقي :

تعتبر قضية السلم والأمن من القضايا المهمة في القارة الإفريقية ، لذلك كان اتفاق القادة الأفرقة على ضرورة وجود هيئة تعمل على الحفاظ على السلم والأمن الإفريقيين ، وكان ذلك خلال القمة الأولى المنعقدة في ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو 2000، حيث تم الاتفاق على إنشاء مجلس السلم والأمن ، وقد اقرت القمة المنعقدة بروتوكول إنشاء المجلس ودعت الدول الأعضاء للتصديق عليه ، على أن تظل آلية فض المنازعات الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي أقرتها قمة القاهرة في العام 1993 سارية المفعول خلال المدة المؤقتة إلى حين التصديق على بروتوكول إنشاء المجلس<sup>1</sup> .

#### 2-مكافحة الإرهاب:

تطرح مكافحة الإرهاب إشكالية متشعبة وعلي أكثر من صعيد وذلك بسبب اختلاف الرؤي حولها وتعارض التعريفات حول مفهوم الإرهاب نفسه، أن مكافحة الإرهاب هو تعاون أمني وتنسيق واتفاق أمني وقانوني بين الدول وأن يتم الأمر على نطاق عالمي للتكفل بالقضايا الدولية المطروحة وتفادي الأزمات التي تأجج في النهاية من ظاهرة الإرهاب، ومواجهة القواعد الخلفية والمتواجدة في جميع الدول دون استثناء مع وجود حلول عادلة لها مثل قضية السلام بين العرب واسرائيل

<sup>1</sup> - - <https://au.int/en/treaties/protocol-relating-establishment-peace-and-security-council-african-union>

### 3- أزمة شمال مالي:

يعدّ عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمةً دائمةً من سمات الوضع الماليّ. في حين تميّزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هشّ، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدّته، إذ تعدّ مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم<sup>(2)</sup>.

وظلّت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مرّ عقود الاستقلال ترسم خطّ فصل افتراضي بين جزأين متمايزين؛ شمال هو الأكثر تضرراً من الجفاف والأقلّ تنميةً تمثّل تمبوكتو وغاو وكيدال أهمّ مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركّز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد.

إلا أن هناك من كان لا يريد أن يتدخل مجلس السلم والأمن لأطماع في مالي وثرواتها ، وذلك ما<sup>3</sup> سوف يبيّنه الباحث من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مراحل تطور الأزمة الإرهابية.
- **المبحث الثاني:** الدور الدولي في حل الأزمة الإرهابية.
- **المبحث الثالث:** الدور الإقليمي وسيناريوهات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة الإرهابية في مالي.

## المبحث الأول

<sup>2</sup>-<http://www.gfmag.com/tools/global-database/economic-data/12147-the-poorest-countries-in-the-world.html#axzz2J0R95G6Q>

## مراحل تطور الأزمة الإرهابية في مالي

### مقدمة

تعود جذور الأزمة الإرهابية في مالي الي طبيعة النظام الداخلي والسياسي والامني والاقتصادي داخل الدولة المالية.

### أولاً- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في مالي.

تعد مالي من الدول المركبة عرقياً، بحيث تتكون من العديد من الإثنيات وهو ما جعلها عبارة عن فسيفاء من الأعراق تعيش في كنفها، ولذلك سوف نتطرق الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت النزاع وظهور الجماعات الإرهابية على السطح وقت الأزمة، وهذا ما سيتناوله الباحث في هذا المبحث من خلال التالي

#### 1- طبيعة النظام الداخلي لدولة مالي.

جمهورية مالي هي دولة غير ساحلية في غرب إفريقيا، تحدها الجزائر شمالاً والنيجر شرقاً وبوركينا فاسو وساحل العاج في الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، والسنغال وموريتانيا في الغرب. تزيد مساحتها عن (1,240,000) كم مربع ويبلغ عدد سكانها (14,5) مليون نسمة، عاصمتها باماكو، تتكون مالي من ثماني مناطق حيث تصل حدودها الشمالية إلى عمق الصحراء الكبرى، أما المنطقة الجنوبية من البلاد يعيش فيها أغلبية السكان ويمر بها نهري النيجر والسنغال<sup>(4)</sup>. وجمهورية مالي رئاسية ديمقراطية تمثيلية لها نظام متعدد الأحزاب. ومن خلال هذا سنتحدث عن نظامها السياسي والاقتصادي اللذان يتمثلان في<sup>(5)</sup>:

أ- النظام السياسي : نظام الحكم في مالي هو نظام ديمقراطي جمهوري، ومالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة، السلطة بيد الرئيس وحكومته، والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد، وتنقسم مالي إلى ثمانية مناطق وهي: غاو، وكايس، وكيدال ، وكويليكورو، وموبتي، وسيجو، وسيكاسو، وتومبكتو، وشهدت البلاد انتقال الحكم بين خمس رؤساء منذ الاستقلال، أطيح بثلاث رؤساء بانقلاب، الرئيس الحالي (إبراهيم بو بكر كيتا) رئيس الوزراء المالي السابق وأصبح الرئيس الجديد لمالي (12 مارس 2013) في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية<sup>(6)</sup>. والنظام القانوني في مالي مستمد من

4 -جمهورية مالي، بوابة إفريقيا الإخبارية: على الرابط التالي:

[http://www.africatnews.net/content/\(18/04/2015\)](http://www.africatnews.net/content/(18/04/2015))

5- الزايدي توربرت، ياسين لعزيز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر، جامعة8ماي1945، كلية الحقوق العلوم السياسية)2014-2015 ص38-

6 - جمهورية مالي، بوابة إفريقيا الإخبارية: على الرابط التالي



النظام القانوني المدني الفرنسي، والقانون العرفي، وتراجع القوانين قضائياً في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسمياً في 9 من مارس 1994، ولم تقبل جمهورية مالي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. وقد بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا وتتلقى الدعم من السلطات المالية.

ومن أبرز هذه الأحزاب:

التجمع من أجل الديمقراطية والعمال "RDT"، حزب من أجل التجديد الوطني "PARENA".

– الجبهة من أجل الديمقراطية والجمهورية "FDR".

– حزب التحالف من أجل مالي "RPM"، الاتحاد السوداني /التجمع الديمقراطي "RDA/US".

وتعتبر مالي إحدى الدول الديمقراطية القليلة في غرب إفريقيا رغم استمرار الثورة في شمال مالي لسنوات

ضد الحكومة التي يغلب عليها السود في الجنوب (7).

ب- النظام الاقتصادي: تعتبر مالي دولة رأسمالية ، وتعد من أفقر دول العالم ، وتصل نسبة الأراضي الصحراوية

أو شبة الصحراوية إلى 65% من إجمالي مساحتها ، وهناك تفاوت كبير جدا في توزيع الدخل ، وينحصر

النشاط الاقتصادي في البلاد على حد كبير ، في المنطقة النهرية، التي تروي من مياه نهر النيجر، ويمثل

البدو نحو 10% من إجمالي السكان، ويعمل نحو 80% من قوة العمل في الأنشطة الزراعية وصيد الأسماك،

ويتركز النشاط الصناعي في تصنيع السلع الزراعية، وتعتمد مالي اعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية،

وهي سريعة التأثير بأسعار القطن العالمية، الذي يعد السلعة التصديرية الوحيدة بجانب الذهب، ويستوعب

قطاع الخدمات، كالعامل في المرافق الحكومية والسياحية والأعمال التجارية (15%) من القوى العاملة في

مالي، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو والمدن الأخرى.

ومن خلال توضيح طبيعة النظام السياسي والاقتصادي نجد أن مالي صُنفت في مقدمة الدول الغير

مستقرة سياسيا، سواء في المجالات الداخلية أو حتى الخارجية، فمن الناحية السياسية نلاحظ الطغيان الكبير

لسياسة الخصخصة الجزئية والراديكالية للدولة وإجرامية ممارستها، والانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع

العسكري (8).

وإذا أردنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي، فسنجد أن قليلاً منها ما هو إيجابي، فمالي تعيش

تحت التوتر والصراعات العميقة، مع انتشار النزاعات من جانب الفصائل المتصارعة. وتحارب قوات الحكومة

[http://www.afrigatenews.net/content/\(18/04/2015](http://www.afrigatenews.net/content/(18/04/2015)

4- محمد ايدابير، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010/2011) صص 110-112.

8 -الزويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار: حالة الدولة الفاشلة /نموذج مالي، (الرباط: جامعة محمد السادس 15-04-2015، صص 89، متوفر على الرابط التالي : <http://www.caus.org.ib/pdf/emagazineArticle/mustaqbal-422-alhafae>

التمردات المسلحة التي المعارضة وراها غالباً. وتواجه السلطات الرسمية، حالات من العصيان والتمرد، فالنظام الداخلي لمالي يعيش حالة من الهشاشة والتفكك مع ازدياد تنامي العنف الإجرامي.

فمع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية أصبح القانون شبه غائب، وهو ما جعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن، وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وأصبحت قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل، وغدت الفوضى هي الطابع السائد في البلاد. وهنا اضطر المواطنون الساعون للحفاظ على ممتلكاتهم ومنازلهم اللجوء لتجار السلاح وقادة الحرب تبعاً للاعتبارات القبلية والعشائرية، وبالتالي تبرز القوة في الوقت الذي يكون فيه كل شيء آخر، بما في ذلك الدولة في حالة انهيار<sup>(9)</sup>.

## 2- جذور الأزمة السياسية في مالي :

لكي يتم توضيح وفهم الأزمة بشكل جيد سوف يتم تناولها من خلال أربعة خلفيات:

أ- **الجذور التاريخية** : أول ما يثيره السياق التاريخي هو دور الخبرة الاستعمارية من خلال الممارسات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، خاصة "سياسة فرق تسد" بإثارة النعرات العرقية بين الطوارق البيض كأقلية أو أسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشغل عندهم الأفرقة السود كعبيد أو كحرفيين في أحسن الأحوال، والذين أصبحوا متساوين مع الطوارق في الحقوق والواجبات، حيث أن خروج الاستعمار خول لهم كامتياز الهيمنة على إدارة شؤون الدولة، وبامتداد الحقبة الاستعمارية التي زادت الكراهية والعداء بين الطوارق وباقي العرقيات الإفريقية، كما أن الاستعمار الفرنسي رسم حدوداً هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية التي لم يراعي فيها الامتدادات العرقية والقبلية ولا الطبيعة<sup>(10)</sup>.

ب- **الجذور الاجتماعية** : يتعلق الأمر هنا بتحليل التركيبة البشرية في دول المنطقة ومختلف الأطر التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين الطوارق ومختلف العرقيات الأخرى حيث نجد الصراع الدائم بين الطوارق، الأسياد السابقين على الصحراء، والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من سادتهم السابقين -الطوارق -كما أن طبيعتهم الحرة لم تكن لتعجب حكام بلدانهم الذين كان مهمهم الأساسي حفظ النظام وليس نشر الحرية<sup>(11)</sup>، وقد أدت المطاردة التي شملتهم إلى لجوء العديد منهم إلى الجزائر التي كانت تمثل بالنسبة لهم

<sup>9</sup> - روبرت.ي. روتربرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، الثقافة العالمية، ع.118، (مارس 2003) ص.52.

<sup>10</sup> - نبيل بويبية، المقاربات السياسية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر): كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ن2010/2011) ص.37.

<sup>11</sup> - Robert Edmond ,vers la réintégrations des Touaregs au mali ,(le monde diplomatique ,septembre 1996)p19.

الأمل في الحياة، في حين أن الآخرين استهوتهم التجربة الليبية، لكن النظام الليبي، سرعان ما قام بتدريبهم ليشكل منهم وسيلة ضغط على كل من باماكو ونيامي والجزائر (12).

كما أن الذاكرة التاريخية والضغائن القديمة لكلا الطرفين تحرك السلوك الصراعي لدي الطرفين (الطوارق، النظام السياسي وحلفاؤه في مالي والنيجر) ، فانعدام الثقة بين الطرفين والخوف المتبادل من الآخر ، أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة والذي وصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين الطوارق وباقي الاثنيات في مالي والنيجر في ظل وجود أقارب للطوارق في الدول المجاورة (ليبيا ، الجزائر) فتشكل بذلك مفهوم التضامن الاثني المصلحي ، وهو ما يعمل على تعميق شعور كل الأقلية هناك بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين، مما يؤدي غلي خطر انتشار الإحيائية العرقية، والذي هو السمة البارزة لدول منطقة الصحراء الكبرى متعددة العرقيات، حيث أن تأثير انفجار الوضع في دولة من دول المنطقة قد ينتشر في جميع أنحاءها، مما يجعل إدارة هذه الحالة النزاعية أمرا دقيقا في للغاية، والأهداف ليست أقل من المطالبة بالانفصال الجزئي أو الكلي وهو ما يشبه المصيدة العرقية (13).

### ج-الجذور الاقتصادية:

إن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في كل من مالي وشمال مالي أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية داخل البلاد، خاصة خلال الفترة الجفاف التي ضربت المنطقة (1970-1987) وهو ما ولد شعورا بالظلم والدونية والتهميش لدي الطوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي الذي من المستبعد استدراكه ما لم يمتلكوا وسائل القهر والقوة في شقها الاقتصادي خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست بجدية مسار حياتهم ، حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم اللجوء نحو الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست واليزي، وبعد أن عانت الجزائر من الأزمة النفطية وما تبعها من أزمت اقتصادية أرجعت الآلاف إلى مالي والنيجر، مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى والسلطات السياسية (14).

وانعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في دولة مالي برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك أهمها: الثالثو الأسود الفقر، المجاعة، المرض، الذي زاد من معاناة السكان إذ صنفت الدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد دولار يوميا (15).

12- Jeune Afrique,( n1548, Septembre 1990) p43.

13-نبيل بويبة، مرجع سابق ذكره ص.36.

14 - الزايدى توريرت، ياسين لعزيز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر ، جامعة8مايو1945، كلية الحقوق العلوم السياسية)2014-2015ص40-41.

15 -المرجع السابق.

د- الجذور السياسية والأمنية : تميز النظام السياسي في مالي بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة، وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في هذه الدول بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة البوليسية عمليا ونظريا غير المراقبة في صلاحياتها وغير محترمة لحقوق مواطنيها، وبناء عليه تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية لتداول السلطة، بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثنتهم في سلوكياتهم ، وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية واستخدام النظام السياسي لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداة (16).

أما فيما يخص البيئة الأمنية، غياب هيكله حقيقية للمؤسسة العسكرية الأمر الذي جعل الميلشيات منشرة بشكل واسع، والتي تُنظم على أساس اثني عشائري وفكري تعسبي وتمول من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة التي لديها مصلحة معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها(17).

لقد عكست الأزمة المتعمقة في مالي عام 2012 العديد من المشكلات المتجذرة في المنطقة وسائر أنحاء إفريقيا، ظلت حياة الناس وقدرتهم على إحقاق حقوقهم تصطدم بعقبات النزاع والفقر المدقع الذي يعم القارة وانتهاكات قوات الأمن والجماعات المسلحة، وقد أبرزت هذه العقبات الضعف المتأصل في آليات حقوق الإنسان والسلام والأمن في شمال مالي بالتحديد (18).

## ثانياً: أطراف الأزمة في مالي

لكي نصل الي اسباب نشؤ الازمة الإرهابية يجب ان نتطرق الي معرفة بدايات الازمة في مرحلة قبل الاستعمار والاستعمار وبعد الاستعمار .

### 1- الطوارق

ينحدر الطوارق من البربر وقد دخلوا الإسلام في القرن السابع عشر ويتحدثون لغتهم التي تعرف بالتماشيك (19). حيث أقاموا في السلاسل الجبلية الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى وكانوا أسياد المنطقة (20)، عند الاستقلال وجد الطوارق أنفسهم مقسمين بين الجزائر، مالي، بوركينا فاسو، ليبيا والنيجر. ويعتبر الطوارق

16 - الزايد تورييرت، ياسين لعزيز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر، جامعة 8مايو 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص 40-41.

17 - مرجع سابق ذكره.

18 - منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 حالة حقوق الإنسان في العالم، وثيقة: على الرابط التالي:

[www.amnesty.org/air13/AmnestyInternationalAnnualReport2013completear.pdf](http://www.amnesty.org/air13/AmnestyInternationalAnnualReport2013completear.pdf) [9/4/2015 Pol10/02/2013Arabic]

19 - فريدة البنداري، مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والانقلاب العسكري، موقع السياسي 2012 على الرابط:

[www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-\(15/04/2015\)](http://www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-(15/04/2015))

20 - مسعود الخنة، الموسوعة التاريخية والجغرافية، (بيروت، الشركة العالمية للموسوعات، 2002)، ص. 137.

أحد أكبر المجموعات التي عانت من عشوائية حدود الدولة القومية في إفريقيا التي وضعها الأوروبيون إبان الحقبة الاستعمارية، مع تجاهل الحكومات المتعاقبة لمطالب الطوارق لأكثر من عشرين عام (21).

ومن بين المناطق التي ينتشر فيها الطوارق بكثرة، شمال مالي إذ تشترك مالي مع باقي دول الساحل الإفريقي في العديد من التهديدات الأمنية، والتي من أخطرها نزاع الطوارق.

لا يمكن فهم نزاع الطوارق بحصر قضية الطوارق لسنوات التسعينات من القرن الماضي حيث أن القضية تعود بجذورها إلى فترة الاستعمار الفرنسي. ولذلك سنتناول جذور النزاع في ثلاث مراحل أساسية، مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الاستقلال.

أ-مرحلة ما قبل الاستعمار: تميزت من ناحيتين، الفكرية حيث كان لهم دور أساسي في التأثير على الحياة الاجتماعية للبلاد ما كان يسمى بالسودان الكبير، أما من الناحية السياسية خلال تلك الفترة فإن السلطة السياسية لديهم لا تختلف كثيرا عما كان سائدا في المجتمعات الإفريقية من قبلي في قالب عرفي تُسج بإحكام، حيث انقسمت كل منطقة الصحراء الكبرى إلى عدد من الممالك مثل مملكة مالي (22).

ب-أما مرحلة الاستعمار: فمثل جميع دول إفريقيا فالطوارق عارضوا الاستعمار الفرنسي بكل الأسلحة البسيطة حتى فترة الاستقلال في 1960 (23).

ج-مرحلة ما بعد الاستعمار: إن التقسيم العشوائي للحدود من طرف الاحتلال الفرنسي لم يراعي خارطة توزيع الأقليات والاثنيات، وهو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها جذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهوما انعكس على تلك المجتمعات والقبائل والتي من ضحاياها شعب الطوارق، حيث وجد الطوارق أنفسهم مشتتين بين خمس دول (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو)، فكانت أول نتيجة لاستقلال دولة مالي والنيجر، هي التفرقة بين قبائل الطوارق على طول الخطوط الطبيعية للدولتين، وهو ما دفع بقبائل الطوارق بقبائل الطوارق للتفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي والنيجر (24).

## 2- تطور نزاع الطوارق في مالي.

21- فريدة البنداري، مرجع سابق.

22 - الزايد تورييرت، ياسين لعزيز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر، جامعة 8مايو 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص48.

23 - المرجع السابق

24 - المرجع السابق

بعد الاستقرار، إذ توجهوا نحو التنظيم المسلح للدفاع عن أنفسهم وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمى نفسها تحررية، في حين تصفها الحكومة المالية بالانفصالية، وهدف هذه الحركات هو تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حيث قامت الحركات الأز وادية بتشكيل مناضلين أكفاء ذوو قوة عسكرية، ولهذا الغرض أخذت فيما بعد البعد السياسي، وبدا شباب الطوارق الاتصال بالحركات الثورية المتواجدة في الخارج، لمناقشة القضية<sup>25</sup>.

وبعد النزاعات والتمردات التي وقعت في سنة 1991، لجأ أطراف النزاع إلى المفاوضات بتدخل أطراف خارجية ففي سنة 1992 تمت مفاوضات مما أدى إلى عقد ميثاق وطني واتفاقية سلام ثانية، بين الحكومة الانتقالية المالية برئاسة "أما دو توماني توري" وممثلي الحركات والجبهات الموحدة الأز وادية (MFUA)، ونتيجة لعدم رضا أحد الأطراف زاد من عمر القضية إلى عام 1995 حيث تم توقيع اتفاق سلام وقتئذ. وانتهى التمرد بالكامل وتم الإعلان عن نهاية الاشتباكات بين الطرفين، واستمر الحال إلى غاية 2005 (26).

ففي سنة 2006 عادت الأحداث من جديد اندلع رابع تمرد للطوارق في 33 مايو من نفس السنة، اندلع النزاع بين الطرفين حيث أعلن كل من الزعيمين المتمردين "إبراهيم اغ باهانجا" و"الحسن فاغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم آخر هو "اياغ غالي"، وفشل فيها بإقناع الرئيس "أما دو توماني توري"، وانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في يوليو 2006، التي أنهت رسميا تمرد الطوارق. ولكن هذه الاتفاقية تم رفضها من قبل بعض الأطراف الأمر الذي أدى إلى دخول وساطة ليبية اسفرت عن ما يسمى "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008، في طرابلس. وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين، وفي 2010 أعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأز وادية (27).

لكن هناك بعض الفصائل المتمردة التي كانت تري أن الاتفاق كان مجحفا ولم يحقق مطالبها، مما دفع إلى التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 يونيو 2012<sup>28</sup>، إذ قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد (Mouvement National pour Liberation de L,Azwade (MNLA)، بالهجمات الصاعقة على عدد من المدن المالية، التي تقع في محافظتي "كيدال" و"وجاو" ويعتبر هذا التمرد أخطر من سابقتها وذلك

25 - الزايد تورييرت، ياسين لعزير: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة، (الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص 50.

26 - محمد ايدابير، التعددية الاثنية والامن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة لنيل الماجستير تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2012)، ص ص 110-112.

27 - الحاج ولد إبراهيم، تقرير الأزمة في شمال مالي، انفجار الداخل وتداخيات الإقليم، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ص ص 2،3.

28 - انوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، (مؤسسة كارنيجي للسلام، 2012)، ص 6.

لأن مطلب المتمردين هذه المرة ليست تحسين أوضاع مناطقهم فقط، ولكن فصل المناطق الشمالية كلها عن الدولة ، تحت اسم جمهورية أزواد، والسبب الآخر هو تسلحهم بأسلحة متطورة أتوا بها من ليبيا التي كانوا يقاتلون بها ، وثالثا استلاؤهم على جميع المناطق الشمالية .وقد اختارت الحركة هذا التوقيت لتفجير الأوضاع، على خلفية الانتخابات الرئاسية التي كان ينتظر إجرائها ما بين 29 و30 يونيو 2012، وذلك لإخراج أو إضعاف موقف الرئيس "امادو توماني توري" وكذلك رياح التغيير التي كانت تهب بما يسمى "الربيع العربي"<sup>(29)</sup>.

وفي 6 أبريل 2012تفاجأ العالم بإعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن شمال مالي دولة مستقلة للطوارق ، وأن إعلان الاستقلال يسري في الحال ،وبقيت الأوضاع في تغير مستمر ،فبينما بدأت الدولة الجديدة في وضع لبناتها الأولية على الأراضي غير الشرعية ،كانت الدولة في مالي في أوضاع سياسية مزعزعة ،وقد عجزت السلطة المركزية في باماكو على مراقبة هذا الفضاء الصحراوي الشاسع(800 ألف كيلو متر مربع)،وهذا الضعف إضافة إلى أسباب أخرى هي التي جعلت مجموعة من الضباط الصغار في ثكنة عسكرية قريبة من العاصمة باماكو يقومون بمسيرة احتجاجية ، تحولت إلى انقلاب عسكري في 21 و22 مارس 2012علي الرئيس "أمادو توماني توري" وذلك إنكار لكيفية إدارة التمرد ،إلى أن استقر الوضع بحكومة انتقالية وتلبية طلبات للعسكريين بقيادة الانقلابيين <sup>(30)</sup>.

وبالتالي أصبحت مالي تواجه أزميتين، أزمة المتمردين في الدولة، وأزمة الانقلاب واستغل المتمرّدون هذا الوضع وسيطروا على مدينة كيدال في 29 مارس 2012وقالت الحركة أنها قررت " باسم الشعب الأزوادي الحر بشكل لا رجعة فيه إعلان استقلال أزواد" وأما الانقلابيين فقد عادوا أدرأجهم نتيجة لضعف الأجنبيّة <sup>(31)</sup>. وإذا نظرنا إلى هذه التمردان كلها نجد أن الحكومة المالية سعت إلى التفاوض وتوقيع اتفاقيات ترضي الطرفين حقنا للدماء <sup>(32)</sup>. فقد أضحت معضلة الأمن المجتمعي وتنشيط الجماعات المسلحة وعصابات التهريب والجريمة والمنظمة والجماعات الإرهابية واستغلالها للوضع السياسي المضطرب في الدولة المالية.

### 3- معضلة الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي

29- ايدابير، مرجع سابق، ص، 132.

30- ابراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، قراءات أفريقية، ع. 16، (الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، 2013) ص ص. 35، 34.

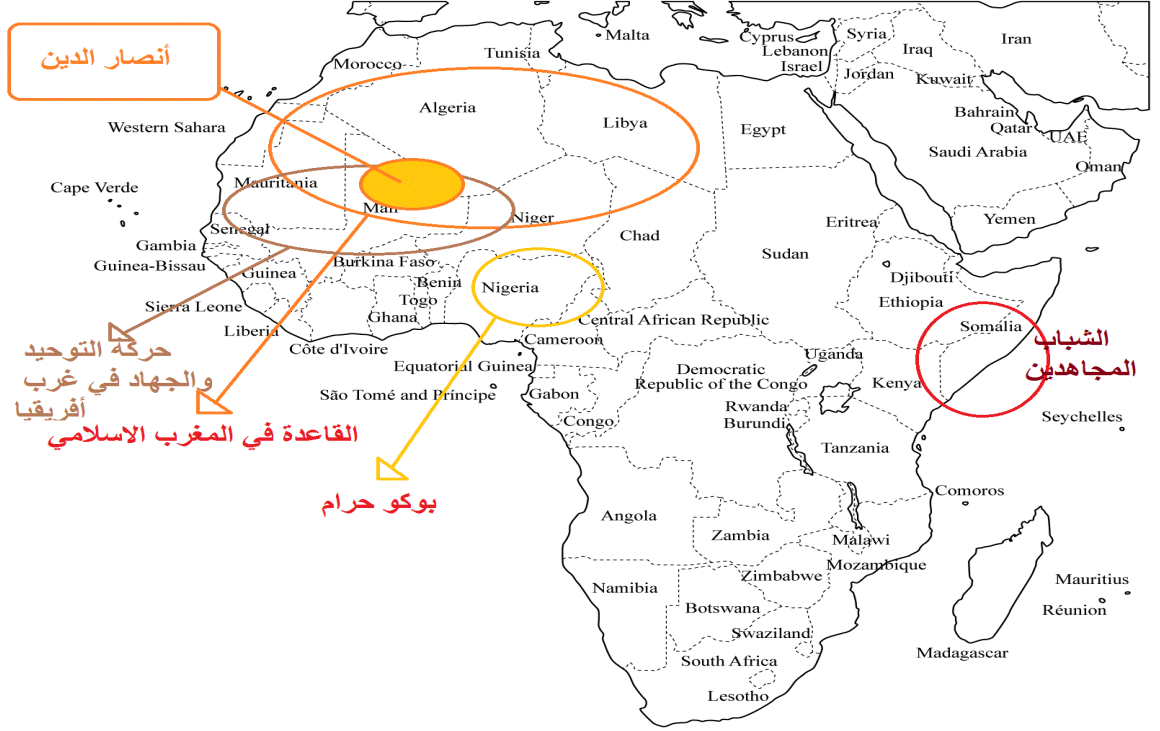
31- المرجع السابق، ص. 133.

32- المرجع نفسه. ص. 35.

لقد انتهزت الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة الأزمة السياسية في الدولة المالية، لتحقيق مكاسب سياسية ومالية وأصبح لها نفوذ سياسي وعسكري خطير في المنطقة.

وتوضح الخريطة التالية الجماعات الإرهابية المنتشرة في مالي

### خريطة رقم (3-1-1)



خريطة الإرهاب في شمال إفريقيا، (8 مارس 2015)، الرابط <<http://www.alwafd.org>>(8/3/2015)

### أ-التنظيمات الإرهابية على أرض مالي.

لقد أصبح عدم الاستقرار في مالي مصدر قلق كبير، فضعف سيطرة الدولة في المنطقة سمح لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الجهادية الأخرى بتوسيع نفوذها وإقامة ملاذات آمنة في مناطق خارج سيطرة الحكومة، حيث أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات المرتبطة به بشكل وثيق على شمال مالي برر هذه المخاوف.



-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: تعد أكبر الجماعات المتشددة في دول المغرب العربي ويقودها "عبد الملك دروكدال"، ويعود تاريخها إلى الأزمة الجزائرية في التسعينات عندما حاولت جماعات إسلامية إسقاط الحكومة وإقامة خلافة إسلامية ن وقد شاركت مؤخراً في قتال القوات الفرنسية في مالي (33).

-كتيبة المرابطين في مالي : تمثل " كتيبة المرابطين في مالي " خليطاً من المقاتلين المنتمين لجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، "كتيبة الملتمين" الذي يتأسسها مختار بلمختار، المعروف ب"الأعور"، هو أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة في الصحراء ، وأول قائد لمنطقة الصحراء التي تعرف في أدبيات التنظيم بالمنطقة الثامنة ، أو "تورا بورا المغرب الإسلامي " ، وهما الجماعتان اللتان أعلنتا أخيراً الاندماج ، وأطلقا على نفسها " كتيبة المرابطين "، بعد قرار فرنسا تقديم الدعم المادي واللوجستي لإنهاء سيطرة المسلحين على شمال مالي (34).

-جماعة التوحيد والجهاد: رصدت العديد من التقارير الصحافية، الظهور الأول لجماعة "التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا، أواخر 2011، وارتفع صيت الجماعة منذ ذلك الوقت، فيما كثفت الجماعة من عملياتها في شمال مالي.

كما وصف موقع صحيفة "ليبرتيية الجزائرية" في 20مايو، الجماعة الإرهابية المسلحة الأكثر إثارة للربح في شمال مالي "، كما وصف موقع صحيفة " الوطن " الجزائرية، حركة " التوحيد والجهاد" بأنها مسلحة بشكل جيد، وممولة بشكل جيد، وأصبحت من أخطر المنظمات الإرهابية في شمال مالي. وتتمركز الجماعة التي صنفت بأنها الأشرس في مالي، قالت بعض التقارير إن " الهضبة الصحراوية الشاسعة الممتدة في منطقة "تساليت" في أقصى شمال مالي إلى مدينة جاو بأنها معقل حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا حيث تفرض الحركة سيطرتها بلا منازع على عدد من القرى في تلك المنطقة (35).

وأرجع متابعون من خبراء الحرات الراديكالية أسباب نفوذ حركة " التوحيد والجهاد "المالية والمادية، كونها تتشكل من عصابات لتهريب المخدرات، ولأنها أيضاً استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا، بعد سقوط القذافي الرئيس الليبي السابق، فضلاً عن كونها لا تفوت فرصة لتضيف المزيد إلى خزائنها باللجوء لعمليات الاختطاف بالإضافة لنهب المدن.

33 - ، نشر خريطة الإرهاب في شمال إفريقيا، (8مارس 2015)، الرابط <<http://www.alwafd.org>>(8/3/2015)  
34 - الماجستير الزاوي تورييرت، ياسين لعزیز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة، (الجزائر، جامعة 8ماي 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص 58.  
35 - بوابة الحركات الإسلامية، الإرهاب في مالي، (23ديسمبر 2014)، على الرابط

[http://www.islamist-movments.com/list/6/docs\(08/03/2015\)](http://www.islamist-movments.com/list/6/docs(08/03/2015))

-**كتيبة المثلثين:** تعد إحدى أبرز المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة ن في منطقة الصحراء الكبرى، والتي أعلنت انشقاقها أخيراً، يقودها مختار بلمختار الملقب "بالأعور" (36)

#### 4-الجريمة المنظمة في مالي.

بدأت الجريمة المنظمة تتسخ بالفعل في شمال مالي عندما حدث تمرد بقيادة عدة ضباط عدة من كيدال، وهي منطقة تقع في الشمال على الحدود مع النيجر والجزائر، بدأ في مايو 2006، وقد كان أحد الأسباب مظالم سياسية، فإن المنافسات حول السيطرة على التهريب أصبحت أكثر وضوحاً شيئاً في شيئاً في ديناميكيات الصراع، فقد أسفر ارتفاع الأرباح التي يمكن تحقيقها بفضل تهريب المخدرات عن حملة قامت بها شبكات مختلفة للسيطرة على طرق التهريب أو لفرض رسوم عبور على المهربين من المجموعات الأخرى (37).

وقد استغلت القيادة في مالي هذه التوترات بشكل متعمد لممارسة نفوذها من خلال تحريض قادة بعض الجماعات ضد الجماعات الأخرى، والاعتماد على قبائل محددة للإبقاء على منطقة الشمال تحت السيطرة، ولمواجهة قبيلتي العدنان والايفوجاس من المتمردين الطوارق، وتحالفت القيادة المحيطة آنذاك (امادو توماني توري)، مع المتمردين المنافسين، خاصة القيادات من قبائل برايش ولمهر العربية، وقبائل امغاد من الطوارق (38).

واعتباراً من أغسطس 2007 فصاعداً، واصلت مجموعة صغيرة من المتمردين من الايفوجاس القتال، وهاجمت بشكل متكرر قوافل تهريب المخدرات الخاصة بقبيلتي برايش ولمهر، وقد خفت الاشتباكات المرتبطة بتهريب الكوكايين بين عامي 2007 و2008، وفي بعض الأحيان كان المسؤولون في الدولة يتدخلون بشكل مباشر كما فعل المقدم لمانه ولد بو وهو ضابط في جيش مالي له علاقات وثيقة مع رئيس جهاز أمن الدولة -في اشتباك وقع في مايو 2007 بسبب شحنة الكوكايين، حيث رتب عملية إعادة الشحنة مقابل مبلغ مالي كبير (39).

كما سعت شخصيات عربية بارزة في مناطق تمبوكتو وغاو لحماية مصالحها التجارية من خلال تشكيل الميليشيات، كان هذا الموقف يتماشى مع مصالح الدولة في مالي، والتي ظلت مصممة على تعبئة

36- المرجع السابق.

37 - الماجستير الزايدي توريرت، ياسين لعزير: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة، (الجزائر، جامعة 8ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية) 2014-2015 ص 59.

38- المرجع السابق ص 59

39- الزايدي توريرت، م.س.ذ

الزعماء العرب لمحاربة المتمردين. وبالتالي ترأس هذه القوات الغير نظامية التي يمولها رجال أعمال مثل دينا ولد دايا وعمر ولد محمد، وأفراد من الجيش المالي (40).

ويمكن ملاحظة العلاقة بين الرجال المحليين والدولة ورجال الأعمال وتجارة المخدرات، في شحنة الكوكايين الضخمة المفترضة التي تم نقلها في نوفمبر 2009 إلى شمال مالي على متن إحدى الطائرات، وفقاً لصحافي جزائري على صلة وثيقة بجهاز الأمن، بعد أن هبطت الشحنة في تركنت شمال غاو، فإن وجهاء لمهر على الأرجح هم الذين تعاملوا معها، بما فيهم رئيس بلدية تركنت بابا ولد الشيخ، إذ كان مقرباً من قيادة مالي، ومن المرجح أيضاً أن اثنين من أبرز رجال الأعمال في لمهر هما شريف ولد الطاهر ومحمد ولد لغوينات كانا حاضرين (41).

وصلت التوترات إلى ذروتها في 2010 يومها استولت مجموعة مسلحة مكونة من أفراد من قبيلتي الايفوجاس والكونتا على شحنة كوكايين كبيرة كان ينقلها مهربون متحالفون مع الحكومة من قبيلتي امغاد ولمهر، ورد أفراد من قبيلة لمهر بخطف زعيم عرب كونتا في منطقة غاو.

إن الصراع الحالي في مالي ليس كله أو حتي معظمه صداماً بين الشبكات الإجرامية المتنافسة ، فقد ساهمت المصالح والمظالم الأخرى في اندلاع الصراع في يناير 2012 ومع ذلك تلعب أطراف في الجريمة المنظمة أدواراً بارزة وتمارس نفوذاً سياسياً وعسكرياً حاسماً، وأيضاً قد تحالف الزعيم الطوارقي المتمرد اياغ غالي وأفراد آخرين في قبيلة ايفوقاس مع تنظيم القاعدة ، وفقاً لكل الروايات فقد عقد اغ غالي اتفاقاً مع قيادة التنظيم بعد أن أحبطت طموحاته لتولي القيادة في تمرد الطوارق في يناير 2012 وبذلك تمكن من البناء على العلاقات التجارية التي أقامها مع تنظيم القاعدة وخصوصاً في عمليات الخطف والفدية منذ العام 2003.

ومن المرجح أن قوة تنظيم القاعدة المالية والعسكرية، والتي اكتسبها بصورة رئيسية من خلال عمليات الخطف للحصول على الفدية، كانت أساسية في اعتبارات " اغ غالي " التكتيكية، وربما كانت بالقدر نفسه من الأهمية. حقيقة أن تنظيم القاعدة استمر في احتجاز عدة رهائن غداة اندلاع الصراع ما يعني أنه كان يتوقع الحصول على إيرادات مستقبلية كبيرة (42).

## 5- تحالف عصابات الجريمة المنظمة مع الإرهاب.

40 - ولجرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، (مؤسسة كارنيجي للسلام، سبتمبر 2012)، ص ص. 17، 18.

41 - الماجستير الزايد تورييرت، ياسين لعزیز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة،

(الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص 59.

42 - ولجرام لآخر، مرجع سابق ذكره، ص ص. 17-19.

كان التحالف القائم على الجريمة المنظمة بين القيادة في مالي والوجهاء المحليين ينطبق أيضا على أعمال الخطف التي قام بها تنظيم القاعدة من أجل الحصول على فدية ، وتشرح هذه الترتيبات السبب في أن الأجهزة الأمنية في مالي فشلت إلى حد كبير في مواجهة تنظيم القاعدة وكسر عاداته في استخدام شمال مالي كملاذ آمن للرهائن الذين يختطفهم ، فعندما تم اختطاف السياح الأوروبيون في العام 2003، اعتمدت حكومة مالي والحكومات الأوروبية على إياد اغ غالي ، الزعيم الطوارقي المتمرد السابق والرئيس الحالي لجماعة أنصار الدين المرتبطة بتنظيم القاعدة، ورئيس بلدية تركنت بابا ولد الشيخ للعمل كوسيطين في المفاوضات الخاصة بدفع الفدية. وابتداء من العام 2008، ستظهر الشخصيات نفسها على السطح مراراً وتكراراً كوسطاء في قضايا الرهائن، وتتنافس مع بعضها بعضاً في بعض القضايا، وتتعاون في قضايا أخرى. بالإضافة إلى بابا ولد الشيخ وإياد غالي، شمل هذا إبراهيم أغ الصالح وهو عضو في الجمعية الوطنية عن بوريم (مقاطعة تضم تركنت) والذي أصبح في وقت لاحق قيادياً بارزاً في الحركة الوطنية لتحرير أزواد الطوارقية المتمردة (43).

## 6- القيادة السياسية في مالي

وبالنسبة إلى القيادة في مالي، كان دعم وسطاء معينين، على الأقل، وسيلة لمكافأة حلفائها في الشمال، وربما مصدرا للكسب المالي لكبار المسؤولين. تجاوز التواطؤ بين المسؤولين الأمنيين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مسألة التآمر في المفاوضات الخاصة بالحصول على الفدية كما توضح عملية اغتيال تنظيم القاعدة المقدم "لمانه ولد بو" في أغسطس 2000 فقد أوضحت مصادر عدة باستمرار، بما في ذلك ضباط في الجيش المالي، أن وفاة المقدم المذكور مرتبطة بفشل صفقة أسلحة مع تنظيم القاعدة إذ كان "بو" معروفاً بتزويد التنظيم بالمعلومات، حيث يرتبط الكثير منهم بعلاقات وثيقة مع الأقارب وأبناء القبيلة الآخرين في الجماعة، وبحلول خريف 2010، برز تواطؤ المسؤولين في مالي مع تنظيم القاعدة وتجار المخدرات وهو ما يشكل عقبة رئيسية أمام التعاون الأمني الإقليمي (44).

## المبحث الثاني

### الدور الدولي لحل الأزمة في مالي

43 - الماجستير الزاوي تورييرت، ياسين لعزير: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة، (الجزائر، جامعة 8ماي 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص 61.  
44 - لجرام لآخر، مرجع سابق ذكره، ص ص 17-19.

تعتبر القوي الدولية هي الأخرى من أهم الفواعل التي تسعى للإبقاء الصراع في مالي وفي الساحل الإفريقي ككل، ومن أهم الأدوار الدولية التي كان لها دور في حل الأزمة من وجهة نظرها الدور الفرنسي والأمريكي، وهذا ما سيتناوله الباحث من خلال بحث الأدوار التالية:

## أولاً- الدور الأوروبي في حل الأزمة في مالي ومكافحة الإرهاب.

من الملاحظ عن دور الاتحاد الأوروبي ككيان واحد ممثلاً في البرلمان الأوروبي انه لم يكن متفق مع الدور الفرنسي، كما أن ألمانيا كان لها تحرك مختلف ومتحفظ، و نجد بريطانيا تضامنت الي حد ما مع الدور الفرنسي.

### 1-: الدور الفرنسي في حل الأزمة

يعود الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى العهود الاستعمارية، ونتيجة لظروف عديدة، سمحت لها بالتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وفقاً لمجموعة من الآليات من خلالها تنفذ سياساتها الأمنية في القارة، التي عرفت تطوراً كبيراً بعد الحرب الباردة حيث تم إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة على النهوض بنفسها، والعمل على حل النزاعات ومحاولة بناء السلم (45)، وتعتبر دولة مالي من أهم الدول الإفريقية من حيث الوجود الفرنسي-منذ بداية النزاع مع الطوارق إلى الآن.

والذي زاد في ذلك هو انهيار النظام القديم في مالي حيث أسرع من كل التوقعات، فبعد أقل من ثلاثة أشهر من اندلاع الأزمة في 2012، هُزم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع عندما حاول إخماد تمرد في الشمال، وقد جري دحره باتجاه الجنوب على يد مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة، ودفع انقلاب عسكري جري في 22 مارس، الرئيس " أمادو توماني توري " إلى التواري عن الأنظار، لتستمر سلسلة من الانتفاضات والتمردات تمت مواجهتها بقمع بالغ ووحشية شرسة، ما أسس للأزمة المحتمدة في الشمال المالي (46).

وقد تعثرت المحاولات الدبلوماسية التي بذلت لحل الأزمة، فقد عجزت الدول الأساسية التي يمكنها أن تؤثر على أصحاب الرئيسين في الصراع، أو لم تكن راغبة في التوفيق بين مصالحها وبين تنسيق إجراءاتها، ولذلك تبقى الاتهامات والاتهامات المضادة بشأن التمتع بالمنافع المجانية والمواقف التي تخدم المصالح

45 - خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: علوم سياسية وعلاقات دولية، 2010/2011)، ص116.

46 - محمد الأمين، أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة التداعيات، 2015/4/10 على الربط:

<http://www.sahramediaas.n et>

الذاتية هي القاعدة. وفي الوقت نفسه، لاتزال التساؤلات بشأن ضرورة وتوقيت وشكل قوة التدخل المطلوبة في شمال مالي قائمة<sup>(47)</sup>. إلى جاء التدخل الفرنسي في 16 يونيو 2013.

والدافع الذي زاد من الرغبة الشديدة للتدخل الفرنسي هو أن جميع اتفاقات السلم التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلي رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابياً على الوضع في شمال مالي، وخلال السنوات الأربع الماضية قبل التدخل لم تطرح أي مبادرات لاتفاقات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هنالك تنبه أو اهتمام من وسطاء اتفاقية السلم لمتابعة تطبيقها<sup>(48)</sup>.

لذا فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع على الأرض قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافاً فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي، كما أن جهد دول الجوار للوصول إلى اتفاق تسوية لم يكن مجدياً على الإطلاق، إذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك أن تغير شيئاً على أرض الواقع بعد أن طردت من شمال مالي حين أصبح الإقليم تحت سيطرة الحركات الإسلامية المتطرفة<sup>(49)</sup>.

وقد صرح رئيس الحكومة الفرنسية: "إن التدخل في مالي يهدف لتحقيق ثلاثة أهداف: إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها، والتحضير لنشر قوة التدخل الإفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن"<sup>(50)</sup>.

وقد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الإرهابية في مالي، (إن سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى إن عاجلاً أو آجلاً)، وإن القتال في مالي هو تأمين للنيجر وتشاد، وبوكينا فاسو وموريتانيا. وغاية فهي تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماماً الاتجاه بضرب

47 - أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، (مؤسسة كارنيجي للسلام، 2012)، ص.6.  
48 - الماجستير الزايد تورييرت، ياسين لعزيز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة، (الجزائر، جامعة 8ماي 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015 ص.82.  
49 - المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر 2015، متوفر على الرابط: [\(http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>\(18/03/2015\)](http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad>(18/03/2015))  
50 - مادي ابراهيم كاتني، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق أفريقية، م.11، ع38، (2013)، ص.112.

الحركات الإرهابية في المنطقة ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة (الواقعة تحت النفوذ الفرنسي) (51)

لم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئاً، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماساً في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دولياً.

وقد جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا، في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية، الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتفاضاً من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" (52).

ويحظى هذا التدخل العسكري بتأييد واسع على مستوى الدول في العالم، وهو تأييد نادراً ما يكتسي طابع الإجماع والتوافق، كما هو الحال عليه في مالي، إذ غالباً ما تدب الخلافات، وتحتدم الآراء بين القوي المختلفة حول التدخل العسكري في منطقة من المناطق. هذا الإجماع الدولي بشأن التدخل العسكري في مالي لم يقف عند وقف تقدم "الجهاديين" نحو العاصمة، بل تجاوز ذلك بطردهم من المناطق التي سيطروا عليها في الشمال، علماً أن النجاح التام لم يتحقق بعد ومازالت التحديات الأمنية في منطقة شاسعة (53).

ولكن هناك أبعاد أكثر يطررها التدخل العسكري في مالي، في الحرب على مقاتلي حركتي التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين، ووفق ما جاء به الخبراء فإن مصالح فرنسا تتركز على ثلاثة محاور: سياسية وأمنية ولكن أغلبها اقتصادية (54). والتي تتمثل في:

-**المصالح الاقتصادية** : إن الاستثمارات الفرنسية في قطاع المعادن في مالي ضخمة ، بالإضافة إلى الشركات الفرنسية في المجالات المختلفة في مالي ودول الجوار، خاصة في قطاع النفط في الجزائر والنيجر وموريتانيا ، وبالتالي فإن سيطرة الحركات الإسلامية المتشددة ، سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة ، مما سيعرقل المصالح الفرنسية في مالي وفي المنطقة بالكامل ، وخاصة بعد اكتشاف اليورانيوم في شمال مالي

51-مادي ابراهيم كانتني، مرجع سابق، ص.111.

52-المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مرجع سابق.

53-باسكال بونيفاس، أبعاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، جريدة الأيام، ع 6136، الرقم 18، (2013).

54-مادي ابراهيم كانتني، مرجع سابق، ص.111.

سنة 2010<sup>(55)</sup>، ولقد صر وزير خارجية فرنسا " لوران فاييوس " في 14 يونيو 2013 يقول فيه : " لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولأوروبا وأفريقيا على المحك ، لذلك كان علينا التحرك بسرعة " (56).

-**المصالح السياسية:** فرنسا ليس لها مصالح اقتصادية فقط في مالي، ولكنها صاحبة نفوذ تقليدي وتاريخي في المنطقة، وتريد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي والصيني، وقد أرادت أن تبني قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا (57).

-**المصالح الأمنية -الاستراتيجية:** تسعى فرنسا دائما إلى تحقيق مصالح أمنية واستراتيجية، ويتجلى ذلك في حماية مواطنيها في الخارج بل وحماية الدولة الفرنسية من بعيد، وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي "جون أيف لودريان" بوضوح أن القرار الفرنسي حول التهديدات التي أملت على بلاده التدخل: يتعلق بتهديد " إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا". مضيفا أن بلاده لن تترك جيوبا إسلاموية مقاومة، وستتأصل الإرهاب في الساحل وتعيد وحدة مالي. " (58)

وبما أن من أكبر التحديات التي عمليات بناء السلم في مالي هي تطور الأزمات الإثنية لتصل إلى الانفصال والتمرد مما ولد الجماعات الإرهابية، هذا ما دفع إلى التدخل العسكري للقضاء على هذه الجماعات ومن ثم القيام بعمليات الإنمائية، إذ بدأت العمليات العسكرية بعد صدور القرار رقم 2085 من الأمم المتحدة للتدخل في مالي، حيث قامت قوات دول غرب إفريقيا المعروفة باسم " إيكواس"، بالانضمام إلى الجيش المالي، تحت غطاء جوي كثيف من فرنسا، وحينها قال رئيس الحكومة الفرنسية: "إن التدخل في مالي إلى تحقيق ثلاثة أهداف: إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب، والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدة ترابها، والتحضير لنشر قوة تدخل إفريقية المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن. " (59)

وفي الحقيقة لقد حقق التدخل العسكري الفرنسي في مالي اثنين من أهدافه المعلنة، بعض النجاحات الأولية تخليص الحكومة الانتقالية من تقدم المجموعات المتطرفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة باماكو،

55- jean-philippe Remy ,Au Mali "le pétrole est pour le moment un mirage"(paris:Le monde, 04.04.2012)cit :http :www.lemonde.fr/Afrique /article/au-mali-lepetrole-est-pour-le-moment-unmirage-1680051-3212(18/3/2015)

56 -عبد الرحمن حمدي، فرنسا وإعادة غزو إفريقيا : فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقي وتدافع عن مصالحها الاستراتيجية، موقع الجزيرة نت 2013، متوفر على الرابط :

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/30505088-974c-47f6-9586-032c9385c9976>(16/03/2015).

57. - Paul Martial, le intervention de la France au Mali

<<http://www.npa2009.org/content/sur-1%E2%80%99intervention-de-la-france-aumali>>(16/03/2015)

58 -مادي إبراهيم كانتني، مرجع سابق ص 113-115.

59 -مادي إبراهيم كانتني، مرجع سابق، ص.111.



وتحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال<sup>(60)</sup>. وقد صرح الرئيس الفرنسي بأن: "فرنسا ليس لديها أية مصالح في مالي ن بل هي ببساطة تخدم السلم."<sup>(61)</sup>

## 2- الدور الأوروبي في حل الأزمة

بصفة عامة يمكن القول إن مالي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الأجنبية، وقد أدي تعليق تدفق المساعدات بعد الانقلاب العسكري في عام 2012 إلى تدمير الاقتصاد، وأشارت دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية عام 2011 حول المساعدة المباشرة للموازنة في مالي إلى وجود " ضعف كبير في إدارة الخزانة والمحاسبة العامة." ويقول المحللون وقادة المجتمع أن تحسين الشفافية والمساءلة سيقطع شوطاً طويلاً نحو تحسين ثقة السكان في قيادتهم<sup>(62)</sup>. ولذلك اتجه الاتحاد الأوروبي علي اتخاذ مختلف التدابير التعامل مع الأزمة في مالي حيث نجد أن:

استبعد وزير الخارجية الألماني، " جيدو فسترفيلي"، إرسال جنود لقتال الإسلاميين المتطرفين في مالي، ودعا إلى الحل السياسي. وأضاف، في بيان له " من حق فرنسا الاستجابة لطلب المساعدة من الحكومة المالية، إلا أن نشر قوات ألمانية مقاتلة في ذلك البلد ليس محل نقاش." وأكد أن ألمانيا ستقرر ما إذا كانت ستشارك في بعثة الاتحاد الأوروبي لتدريب القوات المالية عند اكتمال نشر تلك البعثة، داعياً إلى حل الأزمة من خلال الوساطة السياسية<sup>(63)</sup>، وأعربت الحكومة الألمانية الاتحادية عن ارتياحها للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة بمالي، حيث أكدت ناطقة باسم وزارة الشؤون الخارجية الألمانية بأن " التوقيع بالأحرف الأولى على السلم يعد خطوة هامة نحو سلم دائم في مالي." وأضافت أن " كل الأطراف التي لم توقع بعد بالأحرف الأولى على الوثيقة مدعوة للقيام بذلك فوراً مؤكدة أن هذا الاتفاق " يعد أفضل قاعدة للمصالحة والتنمية لكل سكان مالي<sup>(64)</sup>.

وقد قررت الحكومة البريطانية إرسال مساعدات عسكرية للقوات الفرنسية التي تشن حملة عسكرية في مالي، ووفقاً لبيان صادر عن مكتب رئيس وزراء بريطانيا، فإن " رئيس الوزراء" قرر أن تقدم المملكة المتحدة مساعدة عسكرية لوجستية للمساهمة في نقل المعدات والوحدات الأجنبية إلى مالي. وأضاف البيان أن

60- فريدوم أونوها، " التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة " (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013) على الرابط التالي: [www://Aljazeera.net/reports/2013](http://www://Aljazeera.net/reports/2013)

61- سلمان بن فهد العودة، حسابات فرنسا الخاطئة في مالي، مؤسسة الإسلام، 2015، متوفر على الرابط:

<<http://www.islamtoday.net/salman/services/saeart-13-180152.html>>. (05/04/2015)

62- شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، تصحيح الأوضاع في مالي بعد انتهاء الصراع ، 2013، متوفر على الرابط

[http://: www.arabic .in mems.org .report](http://www.arabic.in mems.org .report)>(04/04/2015)

63- اخبار جزايرس، فيما قررت بريطانيا إرسال مساعدات عسكرية ولوجيستية لدعم القوات الفرنسية، 2013/01/13، متوفر على الرابط

التالي: <http://www.djazairss.com/annasr/450777>>(04/04/2015)

64- وكالة الأنباء الجزائرية، ألمانيا تعرب للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة بمالي، 2015/3/4، متوفر على الرابط التالي:

<[http://:www.sahafaty.net/news3355546](http://www.sahafaty.net/news3355546)>(4/4/2015)

بريطانيا لن ترسل أي جندي للقتال في مالي، مشيراً إلى أن طائرتي نقل عسكريتين بريطانيتين ستغادران باتجاه مالي. وحسب البيان الصادر عن "داونينج ستريت" فإن محادثات هاتفية جرت بين الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" ورئيس الوزراء "ديفيد كاميرون"، أكد خلالها على ضرورة أن يتم دعم مهمة إعادة السلم في مالي من قبل كافة بلدان المنطقة (65).

وفي بروكسل، نوه نواب مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي (أكبر كتل سياسي بالبرلمان الأوروبي) بضرورة الإسراع لحل الأزمة في مالي (66).

وكانت هناك مبادرات ومساعدات من طرف العديد من الدول والاتحاد الأوروبي بحضور كل من: مالي، غانا، نيجيريا، ساحل العاج، بنين، السنغال، جنوب إفريقيا، الجابون، المغرب، الجزائر، اليابان، البحرين، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، الصين، الهند، ألمانيا، فنلندا، النرويج، سويسرا، إسبانيا، هولندا وشركاء آخرين تم جمع ما يناهز 455.53 مليون دولار إضافة للمساعدات العينية المتمثلة في التدريب، الدعم اللوجستي، الأسلحة والوقود وكان من نصيب الاتحاد الأوروبي (50 مليون دولار)، ألمانيا (20 مليون دولار)، وتراوحت المساهمات المتواضعة لكل من هولندا، أستراليا، لوكسمبورج، سويسرا، السويد، فنلندا، إثيوبيا، نيجيريا، غانا، ساحل العاج، بنين، السنغال، غينيا، تشاد، سيراليون، غامبيا، غينيا الاستوائية، الجابون، المغرب ما بين 0.5 مليون إلى 6 مليون دولار لكل منهما (67).

### -تأثير التدخل العسكري الفرنسي علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي.

وفي الواقع مع تقييم التدخل العسكري الفرنسي نجد أنه يقف أمامه فرص وتحديات كثيرة وأنه كان من الأفضل ان تتم ترك الفرصة لمجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الازمة بشكل افضل وافريقي يحافظ علي دول الجوار حيث نجد أن التدخل العسكري الفرنسي أدي الي:

أولاً: تهديد المجموعات المسلحة في غرب إفريقيا برد قوي على فرنسا لهجماتها على مواقع المقاتلين الإسلاميين، فقد تم احتجاز 132 عاملاً أجنبياً من العاملين في حقول "عين أميناس" جنوب الجزائر، ينتمون إلى إحدى عشرة دولة، هي: النرويج، وفرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، ورومانيا، وكولومبيا، وتايلاند، والفلبين، وإيرلندا، واليابان، وألمانيا، وقد كشفت تلك العملية عن مدي الخسائر البشرية التي يمكن أن تلحق بالفرنسيين، حتي من العاملين في الشركات الفرنسية المنتشرة في دول غرب إفريقيا، وقد هددت القاعدة

65 -اخبار جزايرس، مرجع سابق ذكره

66 -وكالة الأنباء الجزائرية، نواب مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي ينوهون بنجاح الوساطة الجزائرية بشأن مالي، 6/3/2015، متوفر على الرابط التالي: <http://www.aps.dz/at/Algeria/13229>4/42015>

67 -مهاري تادلي مارو، بعثة الدعم الدولي لمالي. التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً، مركز الجزيرة للدراسات، 4/3/2013، متوافر على الرابط: <http://www.studies-aljazeera.net/03/20133441>04/04/2015>

فرنسا والدول الإفريقية المتعاونة معها ومن بينها الجزائر، بتوسيع عمليات اختطاف الرهائن في الساحل الإفريقي وأينما وجد الفرنسيون في كل مكان (68).

ثانياً: أظهرت العمليات الجارية في مالي عن صعوبات في إلحاق الهزيمة سريعاً بالمقاتلين الإسلاميين، وخاصة في مناطق غرب مالي.

ثالثاً: على الرغم من توقع أن تؤدي العملية العسكرية في مالي إلى إلحاق خسائر بشرية ومادية باهظة في صفوف المقاتلين، إلا أنها في الغالب لن تقود إلى نصر حاسم حتى في حال هزيمة العناصر المرتبطة بالجماعات الإسلامية، إذ يتوقع توجيههم نحو قواعد في الجبال والكهوف البعيدة لتبدأ من هناك حرب عصابات (69).

رابعاً: الاستياء الذي يسود شعوب الدول الإسلامية من التدخل الفرنسي الأجنبي في مالي، وكل ذلك يساعد على عمليات تجنيد المقاتلين (70).

رابعاً: التدايعات المحتملة للتدخل لا يمكن حصرها داخل مالي فقط، بل قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على دول الجوار.

خامساً: رفض العديد من دول الجوار للتدخل الفرنسي باعتباره يهدف بالدرجة الأولى إلى كسب مصالحها (71).

سادساً: وجود أكثر من رأس في السلطة في باماكو، تتباين المواقف بين الرئيس الانتقالي "أديوكندا اتروري" وحكومته وقائد الانقلابين، النقيب "آمدو سونغو" صاحب النفوذ الأكبر في باماكو حيث يؤيد الأول ويرفض الأخير.

سابعاً: الفدية المقدمة للمنظمات الإرهابية /الإجرامية، والتي تشجع أصحاب الأعمال المجرمين والمتطرفين الذين يمارسون العنف في المنطقة، وهناك التشكيك في التخطيط المحكم والمسبق للمشروع الفرنسي وبالتالي الافتراض أنها أطلقت دون استعداد، حيث تري بعض قيادات الحزب اليميني أن "هولاند" يفتقد إلى استراتيجية واضحة حول مغزى الوجود الفرنسي في مالي (72).

68 - الزايدى توريرت، ياسين عزيز، مرجع سابق ذكره، ص 89.

69 - سلمان بن فهد العودة، حسابات فرنسا الخاطئة في مالي، مرجع سابق.

70 - الزايدى، ياسين، مرجع سابق ص 89.

71 - رابطة العمل الشيوعي، ضد التدخل الامبريالي في مالي، 2013/1/27 متوفر على الربط:

<<http://www.marxy.com/4/4/2015>>

72 - رويترز، التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/17، متوفر على الربط:

<<http://www.studies.aljazeera.net/01/20131161144095908/04/04/2015>> .

ثامناً: غياب دعم الأطراف الدولية الرئيسية يجعل التدخل الناجح أمراً غير مرجح أيضاً<sup>(73)</sup>.

ومن هنا يتفق رأي الباحث مع رؤي العديد من الخبراء العسكريين والسياسيين حيث أنه يجب العودة إلى جهود الحل الدبلوماسي واعطاء الفرصة والتمويل اللازم لمجلس السلم والأمن الإفريقي لحل الازمة بالطريقة التي تحافظ علي مكونات الدولة في مالي ودول الجوار الإفريقي، ومحاولة التفاوض مع العناصر المعتدلة سواء من الجماعات الإسلامية أو من مجموعات الطوارق العرقية، والتي كانت معاناتها من التهميش والاستبعاد هو الأصل في بداية المشكلات السياسية والأمنية التي تعانيها مالي الآن.

ولكن ومع استغلال الجماعات والمنظمات الإرهابية للمشكلات السياسية التي تعانيها مالي فإننا نري أن فرص حل الأزمة تتمحور في:

- الأمن المتعدد الأطراف، تعزيز الشراكة الأمنية بين دول الجوار والاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الأمن والاستقرار وذلك لتحقيق مصالح كافة الأطراف.
- تكتل بلدان الساحل والصحراء في نظام إقليمي قوي وتابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي للمساعدة في مكافحة التحديات الأمنية في شمال مالي مع التركيز على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وأمن الحدود ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة.
- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 15 من ميثاق الأمم المتحدة. (التدخل من قبل الأمم المتحدة وترخيص لدول أخرى).
- موافقة الحكومة الشرعية المالية على التدخل العسكري لحماية وحدة الدولة المالية من التفكك ومحاربة الإرهاب في الشمال المالي.

## ثانياً: دور الولايات المتحدة والأمم المتحدة في حل الأزمة.

بالنسبة للقارة الإفريقية فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين، ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ، منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما

73- أنوار بوخرص، حسابات معقدة: أبعاد الموقف الجزائري من التدخل في شمال مالي، مجلة السياسة الدولية، 2014.

هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الاستراتيجية في تلك المنافسة (74).

ومع تأزم الأوضاع في شمال مالي صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ستقدم دعماً واضحاً وكبيراً للحركة من أجل الحرية ن الديمقراطية واقتصاد السوق، كما تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة النظر إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل دعائم السياسة الخارجية تجاه إفريقيا " الساحل الإفريقي بما فيها حالة مالي المتأزمة (75).

## 1- : المساعدات الإنمائية والاقتصادية: -

وقد جاءت المساعدات الأمريكية للتنمية في مالي من خلال الاتفاقيات والقوانين الصادرة منذ عهد " كلينتون" كمبادرات للنهوض بالتنمية في إفريقيا، والتي تتمثل بعضها في:

-إصدار قانون، يوم 2000/5/18يسمي AGOA (African Growth and opportunity) يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية ولكن وفق شروط أمريكية، منها احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الاقتصادية وخاصة الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأمريكية وكذلك حماية الملكية الفكرية ومكافحة الفساد والفساد (76).

-الزيادة في المساعدات الفنية إلى إفريقيا وكذلك زيادة الاستثمارات في إفريقيا، كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار، و 500 مليون دولار مخصصة لتمويل البنية التحتية لإفريقيا السودان (77).

-تخفيض عبء الديون وذلك بشطب الديون للدول الأكثر فقراً.

## 2- : المدخل الأمني للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا:

أما فيما يخص المدخل الأمني فالملاحظ والمتبع للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في جانبها الأمني جاء تحت شعار " عملية إعادة الأمل" الذي تحدث عنه بوش الأب (78)

74 - أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة لحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية فرع دبلوماسية، 2011/2010)، ص 74، 73.

89-Warren , Christopher, **The united states and Africa : Anew Relationship**, (address before the 23<sup>rd</sup> African -American institute conference reston ,may 21,1993,virginia:USdepartment of state dispatch ,vol 4,no.21,may24,1999)

76 -محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002، ط1(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2002)، ص 324.

77 -أسماء رسولي، مرجع سابق، ص ص 76، 75.

78 - المرجع السابق

وكوسيلة لتنفيذ استراتيجيتها الجديدة سعت الولايات المتحدة منذ عام 1996 إلى إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من أجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلم، والساحل الإفريقي كمنطقة فرعية من إفريقيا هي التي أصبحت التي أصبحت تهتم بها الولايات المتحدة ، خاصة مع تطور التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة .إلا أنه وبعد تطور النزاع في مالي بين الطوارق والحكومة المركزية ، وكذلك ظاهرة الجفاف والمشاكل والنزاعات الأثنية ،ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية للساحل الإفريقي فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحساب الأمريكي<sup>(79)</sup>.

وما يبرر التدخل الأمريكي في قضية شمال مالي هو :أن دولة مالي التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها ، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها ، كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصادقية .مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمراً ضرورياً حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركات السببية<sup>(80)</sup> والتي تتمحور في الإرهاب والجريمة المنظمة والأزمات الداخلية.

فظاهرة الإرهاب التي تسعي الولايات المتحدة محاربتها زاد من حدتها ظهر المتطرفين الدينين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع الطوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة وهي عدم تدخل أجهزة أمن الدولة، أما فيما يخص الجريمة المنظمة تعد من أخطر التهديدات الأمنية التي تحاول الولايات المتحدة مكافحتها في شمال مالي<sup>(81)</sup>، وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49كلاج من الكوكايين بقيمة 10ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب ،وتم حجز 75كلاج من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية فُدرت بحوالي 45مليون دولار بالقرب من منطقة "تزاوتي" التي تبعد 500كلم عن مدينة تمنراست الجزائرية، وقد صرح "انطونيو ماريا كوستا" مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بمكافحة المخدرات والجريمة (OUNDC): بقوله " المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد

<sup>79</sup> Mehdi Taje ,Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain ,(collège de défoncé de l, OTAN ,NDC occasionnel paper19,decembre2006),p.6

<sup>80</sup> -محند برفوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 7.ع الجزائر، (2007نوفمبر) ص،2.على الربط:

[www.politics-ar.com/ar2/?p=3003](http://www.politics-ar.com/ar2/?p=3003)

<sup>81</sup>-أسماء رسولي، مرجع سابق، ص.84.

حكوماتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها واشتراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات<sup>(82)</sup>

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة شمال مالي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، حيث العمليات الإرهابية الحالية تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة فإن صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها.

وقد برز الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل بعد تواتر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزء من نشاطها إلى منطقة الساحل، وأعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء مبادرة "الساحل الكبير" في نوفمبر 2002، لمساعدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا في مواجهة الظاهرة الإرهابية<sup>(83)</sup>.

#### وقد كانت مساعي ودور الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب من خلال:

- "مبادرة بان الساحل" بدأت في الظهور منذ العام 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع، استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية<sup>(84)</sup>.

وهذه المبادرة هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش الأمريكي "فكتور نيلسون" المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن: مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجهلها إلى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائر ومالي، النيجر وتشاد<sup>(85)</sup>.

وتقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من أجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها، هذه العمليات تتم تحت مسؤولية "EUCOM" وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة إفريقية، إلا أن المتحدث باسم

82- محند برفوق، مرجع سابق، ص.52.

83- إدريس عطية، مرجع سابق ذكره.

84- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 131.

85 - Jim Fisher Thompson ,L'initiative pan-sahel encourage la coopération entre les pays du sahel-et du

Maghreb(25mars2004)

.cit:<<http://www.america.gov/st/washfile>

french/2004/march/20040325154724mrecalp0.3155939html>(29/03/2015)

القيادة الأمريكية في أوروبا رأي بأن ذلك غير كاف حيث قال: "إن ما نريد القيام به بناءً على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو والمزيد من المركبات (86)".

-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: أنشئت سنة 2005، وهي امتداد لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمرقبين ، مع مزيد من التنسيق بين القوي الوطنية .وتقدر ميزانية المبادرة بك500مليون دولار بمعدل 100مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007والي غاية عام 2013، حيث أن 40% من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل التعليم والصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية والمركز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية ووزارة العدل والوكالات القانونية(87).

فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الأوروبية (EUCOM) والقيادة الوسطي أو المركزية (CENTCOM) وقيادة المحيط الهادي (PACOM) ارتأت الولايات المتحدة بعد الاحتياجات الأمنية في الفترة الأخيرة ضرورة أن تكون لهذه القارة قيادة خاصة بها، وقد رغبت بشدة أن يكون مقرها أحد دول الساحل الإفريقي، أو شمال إفريقيا وتعرف هذه القيادة ب: الأفريكوم .AFRICOM

ولقد حددت الأفريكوم أهدافها في النقاط التالية:

-محااربة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها/ضمان وجود قدرات لعمليات السلم للاستجابة للأزمات الناشئة /تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل /حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة، وهذا مع بناء الشراكة مع الولايات المتحدة (88).

ولكن نجد دور الولايات المتحدة الأمريكية في بناء السلم في مالي يقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية والفنية واللوجستية للدول والمنظمات الإقليمية في إفريقيا في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية، كالجزائر وفرنسا. إذ شاركت القوات الأمريكية -وفق المنظر الأمريكي- في بعض عمليات مواجهة الإرهاب، أبرزها المشاركة في تخطيط عملية قامت بها أربعة من دول الساحل هي مالي، وتشاد، والنيجر، والجزائر 2004، ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

86 - أسماء رسولي ، مرجع سابق، ص 132.

87 - الزايدي توريرت ، ياسين لعزیز ، مرجع سابق ذكره ،ص 95.

88- أسماء رسولي، مرجع سابق ،ص 132.



وبخصوص التدخل العسكري في مالي فالولايات المتحدة في البداية رفضت كلياً فكرة التدخل وبادرت إلى مبدأ حل النزاع بالطرق السلمية والسياسية، لكن وأمام انسداد أفق الحل السياسي والصعوبات التي تعترض القيام بعمل عسكري<sup>(89)</sup>، غيرت من وجهة نظرها، تجاه التدخل العسكري التي تعهدت بدعم القوات الفرنسية في حربها في مالي، إذ أكد بعض العسكريين الأمريكيين أن الانخراط المباشر في الحرب في شمال مالي جاء بعد أن فقدت القوات النظامية في مالي في حربها ضد المتشددين في الشمال أعداد كبيرة من الأسلحة والذخائر التي وقعت في أيدي الجماعات المسلحة، والتي كانت مساعدات من الدول الأوروبية.

وقد قررت وزارة الدفاع الأمريكية زيادة حجم المساعدة التقنية والفنية لقوات الأمن في موريتانيا من أجل التصدي بكفاءة أكبر للتهديد الذي تمثله الفصائل المسلحة الموجودة في شمال مالي، كما قررت الولايات المتحدة منح عدة دول معنية بالمسألة الأمنية في إقليم أزواد معلومات دقيقة وصور جوية متواصلة لمعاقل الجماعات المسلحة المتشددة في شمال مالي<sup>(90)</sup>.

وقد ساهمت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 96مليون دولار، إضافة لمبلغ 8ملايين دولار تم تقديمها سابقاً، في مؤتمر القمة لجمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية "الأفيسما" وقوات الجيش والأمن الماليين<sup>(91)</sup>. ويتمثل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية الملقاة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) كالآتي: صافي المساعدات الإنمائية الرسمية/ على مدفوعات القروض بشروط ميسرة والمنح المقدمة من مؤسسات من نصيب مالي:

### جدول رقم (1-2-3)

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية المقدمة لمالي

المصدر: مجموعة البنك الدولي، البيانات، 2015<sup>(92)</sup>

البلد	2010	2011	2012
مالي	1,088,620,000	280,610,000	1,001,300,000

89- سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملاً عسكرياً في مالي، فرانس 24: الاخبار الدولية، 2012/10/2 متوفر على الرابط:

([http://www.france24.com/.../2012>\(16/3/2015](http://www.france24.com/.../2012>(16/3/2015))

90- أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، متوفر على الرابط:

[http://www.acpss.ahram.org.eg/Revi.aspx?\(4/4/2015](http://www.acpss.ahram.org.eg/Revi.aspx?(4/4/2015)

91- مهاري تادلي مارو، مرجع سابق.

92- مجموعة البنك الدولي، البيانات، 2015، متوفر على الرابط:

<<http://www.data.albankaldwli.org/indicator/DC.DAC.FNL.CD>.

وأعلن " جوني كارسون" مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الأفريقية، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تشجيع استعادة الحكم الديمقراطي بجمهورية مالي. وأضاف قائلاً: أن هذه الجهود سوف تشمل مساندة الحكومة المؤقتة في وضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات في وقت مبكر بحيث يمكن لحكومة جديدة أن تتولي زمام الأمور بحلول الأجل النهائي الذي حددته المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مايو 2013 (93)

ويري أن: "الولايات المتحدة تحتاج لتوفير المساعدات التي تتسجم مع القانون الأميركي لغرض زيادة التنمية الاقتصادية والفرص التي تقيّد الشباب الساخط على حكومته في شمال مالي". وينص القانون الأميركي على قيام الولايات المتحدة بتجميد مساعداتها للبلدان التي يُخلع زعماءها المنتخبون ديمقراطياً عن طريق انقلابات عسكرية على أن تستثني منها المعونات المخصصة لإنقاذ الأرواح والمساعدات الطارئة المقدمة في ظل ظروف حرجة. وقال كارسون: إن المسؤول في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عن الشؤون الأفريقية " إيرل جاست" في لجنة الكونجرس " أن بمقدور الولايات المتحدة أن توفر مساعدات غذائية قصيرة الأجل، ودعمًا لتنظيم الانتخابات، ولكن تنمية مالي مستقبلاً لا يجوز إلا أن يقودها شعب مالي ويمكن أن تتحقق من خلال حكومة مشاركة وشعبية منتخبة كما ينبغي (94).

## تأثير دور الولايات المتحدة الأمريكية علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة في مالي.

ونجد أن دور الولايات المتحدة في الأزمة قد واجه فرصاً وتحديات ، ومن هذه الفرص الدعم المتبادل بين الولايات المتحدة وفرنسا خاصة بعد تأزم الأوضاع في شمال مالي من خلال الانقلاب العسكري الأخير ، والتعاون مع بعض دول الجوار من خلال المبادرات التي أنشئت سابقاً ، والمتمثلة في مبادرة " بان الساحل" حول مكافحة الإرهاب وكذلك الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ، مع وجود نشاطات لامركزية في المغرب ومالي وبوركينا فاسو من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي.

وكما أنه هناك فرص هناك أيضاً تحديات وتتمثل في رفض بعض دول المنطقة التواجد الأمريكي في المنطقة، وأن هدفها هو إيجاد مقر للقيادة العسكرية الجديدة الخاصة بإفريقيا في أحد دول الساحل. وخاصة الجزائر التي رفضت دائماً أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، وكذلك زيادة تأزم الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي ككل زاد من صعوبة وضع استراتيجية محددة.

93 - الزايد تويريت، ياسين عزيز، مرجع سابق ذكره، ص 98.

94 - مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية: كارسون، الولايات المتحدة تؤيد إعادة النظام الديمقراطي في جمهورية مالي، 2012، متوفر على الرابط: <http://www.lipdigital.usesmhasan.gov/st/2012070500.5>

وهناك تحدي ثان يواجه الولايات المتحدة الأمريكية في مالي ويتمثل في نقص الموارد اللازمة لتمويل ودعم عملياتها لمواجهة الجريمة المنظمة وتحديدًا إيقاف تدفق السلاح والذخيرة وأدوات القتال نحو منطقة أزواد، وفي هذا الصدد يمكن أن يشكل نقص المعلومات الاستخباراتية نتيجة لعدم دعم أو تعاون السكان المحليين تهديدًا آخر لجهود مكافحة الإرهاب (95).

والتحدي الأكبر الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة للجهات الفاعلة في الأزمة المالية والساعية لإعادة بناء الدولة، وفي تحقيق السلم، وفي المشاركة السياسية الشاملة في العملية الانتقالية، وفي إجراءات مواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة إضافة لتحقيق مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المشاركة في الحملة في هذه الأهداف حيث نجد أنها في مجملها ليست متوافقة. وبالتالي فإن الباحث يرى أنه لا غني عن دور أفريقي لحل الأزمة في مالي متمثلاً في دور مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يراعي حل الأزمة بالطرق القانونية المشروعة ومراعاة سيادة الدول الإفريقية.

### ثالثاً: دور هيئة الأمم المتحدة في حل الأزمة في مالي

نجد أن من أبرز المنظمات الدولية في حل الأزمة كان دور منظمة الأمم المتحدة، وخاصة في الفترة الأخيرة من اندلاع تمرد الطوارق، ويتلخص دور منظمة هيئة الأمم المتحدة أن بناء السلم في مالي يبدأ بحل النزاع بين الطوارق والحكومة المركزية، حيث جاءت مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع في مالي، في دعوتها إلى انتهاج لغة الحوار لحل مشكلة تمرد الطوارق في مالي، وتدعيمها للقمم المنعقدة لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأمن والتهريب في منطقة الساحل الإفريقي.

وجاء على لسان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا "سعيد جنيت" في داكار بعد اجتماع لقيادة بعثة السلام الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية أن حل مشكلة الطوارق في نهاية المطاف يكمن في الحوار. وأضاف أن الأمم المتحدة، أيدت اقتراحاً للرئيس "توماني توري" أثناء فترة رئاسته لدولة مالي باستضافة قمة في باماكو أوائل يوليو 2012، لزعماء دول غرب ووسط الساحل (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، بوركينا فاسو، الجزائر، ليبيا) للبحث في سبل الوصول لحل لهذه الأزمة، وشدد على أن المنظمة الدولية على استعداد لتقديم الدعم الكامل لجهود المنطقة، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لما وصفه "جنيت" بالزيادة الكبيرة في تهريب المخدرات والأسلحة والأنشطة الأخرى للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي (96).

95-مهاري تادلي مارو، مرجع سابق.

96-الأمم المتحدة تدعو للحوار، لإنهاء تمرد الطوارق، متوفر على الرابط:

<<http://aljazeera.net/news/pages/2db69ae3>>(17/2/2015)

ولعل أهم القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة حول مشكلة الطوارق في مالي، هي التي عقبها التمرد الأخير في 17 يناير 2012. حيث أدان مجلس الأمن في بيان رئاسي أفعال المتمردين، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع الإنساني المتدهور، ودعا كل الأطراف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين، ومن جهة أخرى شدد لهجته على الهجومات المسلحة من طرف المجموعات المتمردة في شمال مالي، بحيث "طلب من المتمردين تقادي كل أشكال العنف، وأكد على كل الأطراف أن تعمل لإيجاد حل سلمي من خلال الحوار السياسي " حسب تصريح الرئيس (97).

ولم تتغير لهجة منظمة الأمم المتحدة حول الوضع في مالي ، وفي ظل التطورات التي عرفتتها الأزمة في مالي منذ بداية عام 2012، وبعد المسيرة التي قام بها مجموعة من الجيش في العاصمة والتي تحولت إلى انقلاب عسكري مارس ضد الرئيس "أمدو توماني توري" يومي 12-22 مارس 2012، وفي هذه الأثناء عقد مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، جلسة طارئة في قضية الانقلاب العسكري ، وعبر عن دعوته إلى تميمين الجهود لإعادة العمل بالنظام الدستوري ، وفي تقرير لرئيس مجلس الأمن والمناقش من طرف 15 عضوا، طالب مجلس الأمن من عناصر القوات المسلحة الذين استولوا على السلطة عنوة والتأكيد على ضمان أمن كل الشخصيات المالية والمعتقلين .وجدد دعوته لإعادة النظام الدستوري في البلاد ،وقال الأمين العام " هذه رسالة واضحة وحاسمة ، ويجب الامتثال لها دون تأخير ، وأطالب المتمردين الذين يقومون بالاعتداء ونهب وسلب الممتلكات في شمال مالي ، بوقف كل أنواع العنف والسعي إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار السياسي (98).

ومن جهة أخرى أجرى الأمين العام محادثات مع عدد من القيادات الإقليمية، حول الوضع في مالي، بما في ذلك رئيس موريتانيا، النيجر، ووزير خارجية الجزائر، كما أجري محادثات مع رئيس "كوت ديفوار" ورئيس المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) "الحسن وتارا"، ورئيس بوركينا فاسو "بليز كومباوري" ووسيط "إيكواس" للأزمة في مالي، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "جون بينج"، وجدد "بان كي مون" التزامه بدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة في مالي ، وأعرب عن قلقه إزاء تهديد الإرهاب في منطقة الساحل (99).

97- Le conseil de sécurité réclame le rétablissement de l'ordre constitutionnel, Bulletin quotidien de L,ONU, (center d'actualités de L,ONU),P04.ci  
t:[www.un.org/french/news](http://www.un.org/french/news)(17/2/2015)

98 -إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص187.

99 -الأمين العام يدعو إلى وقف العنف فوراً في مالي، متوفر على الرابط:

<http://www.un.org/arabic/news/fulstory/newse>

ومن جهة أخرى قال الممثل الخاص للأمم المتحدة لغرب إفريقيا، بعد زيارته العاصمة المالية آنذاك دعماً لجهود "إيكواس" الرئيس البوركيني "بليز" أنه في السياق الراهن كلما تم الإسراع في إعادة تنصيب المؤسسات الشرعية، كلما كان ذلك أفضل لتمكين الحكومة في باماكو من مواجهة الوضع السائد في الشمال والشروع مع الفاعلين المعنيين في إيجاد حل يحفظ الوحدة الوطنية"، وقال "جنيت" إن توقيع الاتفاق يمثل أرضية لمرحلة انتقالية يؤمل منها قيادة البلاد، نحو انتخابات تنسم بالمصادقية في آجال معقولة، وحثاً النقيب "سانوجو" قائد الانقلاب على التعاون مع وساطة "إيكواس" في تنفيذ الاتفاق<sup>100</sup>. وأضاف متحدثاً عن موقفه نحو ذلك الانقلاب العسكري بحيث وصفه كونه غير مقبول لأنه كان ضد رئيس منتخب ديموقراطياً وفي وقت كانت الأسرة الدولية مستعدة لتقديم دعم للتوصل إلى حل سلمي لشمال البلاد (101).

كما أبدى مجلس الأمن ذاته اهتمامه بالأمن والوضع الإنساني في المنطقة، بحيث منح للوكالات الإنسانية المشروعية للتدخل، وحث جميع الأطراف والجهات بتسهيل المساعدات، وطالب المجتمع الدولي بحركية أكثر فعالية من أجل تجسيد العمليات الإنسانية، وأكد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية (102).

ونظراً لما سبق، تقدم المفوضية السامية التوصيات التالية لحكومة مالي (103):

- التأكد من ملاحقة العدالة لكل المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة.
- التأكد من احترام حقوق جميع المالبين، بوسائل منها تنظيم محاكمات عادلة بسرعة.
- التأكد من تدريب كل قوات الأمن على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع إقامة عملية حوار جامع يهدف إلى إنشاء آلية للعدالة الانتقالية تشمل الانتهاكات المرتكبة في إطار أزمة 2012 وتلك المرتكبة أثناء موجات العنف السابقة، مع تنظيم حملات تحسيسية لفائدة حقوق الإنسان، ولاسيما ضد التعصب الاثني.
- وفي إطار إصلاح قطاع الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة من أجل: إجراء عملية للتصديق على قوات الدفاع والأمن /وضع برامج، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي /منع نشاط الميليشيات.
- تعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب في عملية اتخاذ القرار، وكذلك في العملية الانتخابية.

100 -إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص.189.

101 -الأمين العام الأممي يشيد بجهود "إيكواس" حول مالي، متوفر على الرابط

<http://www.panapress.com> Index.

102 -أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص.190.

103 -تقارير المفوضية السامية والأمين العام للهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في مالي، الوثيقة

رقم: A/HRC/22/33/1/7A التاريخ 2013/1/7، ص.22، متوفر على الرابط:

<http://www.ahchr.org/Ar/pages/Welkom>(4/42015)

- تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في مالي في المجالات التالية: منع انتهاكات حقوق الإنسان ومراقبتها ومتابعتها/ النهج القائم على حقوق الإنسان في تخطيط الاستجابة الإنسانية وتنفيذها /دعم البلدان المجاورة في مجال المراقبة والاستجابة للتهديدات الموجهة إلى السكان المدنيين اللاجئين.

- القيام على وجه السرعة بإنشاء لجنة دولية للتحقيق أو لجنة لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مالي منذ 2001.

### -تأثير دور الامم المتحدة علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي

يري الباحث أن دور الأمم المتحدة كان يجب استغلاله من جانب مجلس السلم والأمن الإفريقي خاصة فيما يتعلق بتمويل مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم في مالي وأيضا الدعوة لعدم التدخل الفرنسي في مالي عسكريا ودعوة الأطراف الدولية والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته لمنع ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

### المبحث الثالث

### الدور الإقليمي وسيناريوهات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة ومكافحة الإرهاب

مما لا شك فيه انه مع وجود نظام عالمي يتحكم بالوضع في الدول الإفريقية فإن دور المؤسسة القارية المتمثلة في مجلس السلم والأمن الإفريقي يتأثر بطريقة عكسية مع الأدوار الدولية وبطريقة طردية مع الأدوار الإقليمية ولذلك فإن الباحث رأي دراسة الدور الإقليمي مع العلم بارتباطه وتأثيره المتبادل مع الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الإفريقي في الأزمة الإرهابية في مالي، وهذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

### أولاً: الدور الجزائري في حل الأزمة في مالي 2012.

منذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في يناير 2012 ، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلم السابقة ، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة ، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلح ، والذي كانت تبرره في السابق بمحاربة الإرهاب وتنظيم القاعدة ، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال

مالي تحت حجة أنها تخشي أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبراءها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق ، وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين (104).

وقد تركز الدور الجزائري على الدبلوماسية خاصة بعد تجدد الأزمة المالية في 2012، وقد كانت الجزائر أول من عارض تقسيم دولة مالي التي أنهكتها النزاعات، وعبرت الجزائر عن رفضها المساس بالسلامة الترابية لمالي.

ويقوم الدور الجزائري على تسوية الأزمة المالية على استراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيداً عن الحل العسكري ، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، فبالنسبة للجزائر فإن أي تدخل أجنبي يهدد لأمن واستقرار الجزائر. وهذا الموقف أكده الوزير الأول الأسبق "أحمد أويحي" في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية عندما قال: "إن أي تدخل أجنبي في مالي ، سيمثل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر، والجزائر لن تقبل المساس بالوحدة الترابية لمالي." (105)

اتفاق السلم في مالي - مارس 2015-مرحلة هامة نحو التسوية لإنهاء الأزمة في مالي  
لقد لاقت الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لإقرار اتفاق سلم بين الحكومة المالية وعدداً من حركات التمرد في شمال مالي، دعم المجتمع الدولي ومساندة لمسار السلم في مالي، ينعكس ذلك في التوقيع - بالأحرف الأولى- على اتفاقية سلم بين الحكومة المالية وبعض فصائل الطوارق في 1 مارس 2015 بالعاصمة الجزائرية، على أن يتم التوقيع النهائي على الاتفاق في 26 مارس 2015 في العاصمة المالية باماكو (106).

ينص الاتفاق على تنظيم انتخابات خلال 18 شهراً لانتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد، على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تلك المناطق، وذلك في الوقت الذي لم يقر فيه الاتفاق بمطالب فصائل الطوارق الرئيسية والخاصة بالحصول على حكم ذاتي موسع في مناطقهم في إطار نظام سياسي فيدرالي، وفي تقدير الأوساط الدبلوماسية المتابعة للأزمة السياسية في مالي أن ذلك بمثابة انتصار لموقف الحكومة المالية الراض بشكل تام لذلك المقترح (107).

هذا ويؤكد الاتفاق على وحدة أراضي مالي في إطار حدودها الدولية القائمة حالياً، وهو ما يعد رفضاً واضحاً لإمكانية إنشاء أي كيان تابع للطوارق يتمتع باستقلالية عن الحكومة المركزية في (باماكو)، وهو ما يعني أن الاتفاق رجح رؤية الحكومة المالية إزاء حل الأزمة السياسية في شمال البلاد على موقف فصائل

104 - محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، يومية الرائد، متوفر على الرابط: <http://www.elraaaed.com/ara/sujets-opinions>.

105 - المرجع نفسه.

106 - الزايد توريرت، ياسين لعزیز، مرجع سابق ذكره، ص 68.

107 - المرجع نفسه، ص 69.

الطوارق المتطلعة للاستقلال عنها ، وهنا نجد أن الفصائل المؤيدة للحكومة المالية في شمال البلاد هي التي قامت بالتوقيع على اتفاق الجزائر في حين لم توقع كبري فصائل الطوارق في شمال مالي، وهما : الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد HCUA، خلال جولات التفاوض استنادا إلى الانتصارات العسكرية التي حققتها في شهر مايو 2014، والتي نتج عنها طرد قوات الجيش المالي من مدينة (كيدال) التي المعقل الرئيسي لهما ، أخذا في الاعتبار أنه من المستبعد أن يقبل المجتمع بمطالبهما المتمثلة بشكل أساسي في إقامة دولة شبه مستقلة في شمال البلاد (108).

وقد أكد " المنجي الحامدي " المبعوث الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، للرئيس المالي (إبراهيم كيتا) في اللقاء الذي جمعهما 3 مارس 2015 في (باماكو)، دعم المجتمع الدولي للاتفاق الذي تم التوقيع في الجزائر<sup>109</sup>. وأبدي (الحامدي) استعداد الأمم المتحدة للمشاركة في الجهود التي يبذلها الوسطاء الدوليون من أجل إقناع حركتي MNLA و HCUA بالتوقيع على الاتفاق (110)، وقد نجحت الجزائر في عقد الاتفاق بين جميع الأطراف في أغسطس 2015.

ومع تقييم دور الجزائر في حل الأزمة في مالي نجد أن هناك فرصاً لدور الجزائر السياسي والدبلوماسي - حيث تعتمد على القوة الناعمة وإيجاد تسوية للأزمة المالية بعيداً عن الحل العسكري التي تنادي بها أطراف دولية، أيضاً نجد الدعم الدولي -والموافقة الأممية - بشأن تجريم دفع الفدية سيثدد من الخناق على الجماعات الإرهابية المتمركزة في مالي وهذا سيقبل من إمكانية انتشار السلاح في المنطقة وبالتالي سيمكن من حل سلمي للأزمة المالية، وإقناع المتنازعين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

### -تأثير دور الجزائر علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي

أيضاً نجد أن هناك العديد من التحديات التي واجهت الدور الجزائري في حل الأزمة في مالي، العلاقات الجزائرية المالية والجزائرية الساحلية هي علاقات إلى حد ما تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، كما أن تدخل الجزائر لا يكون إلا وقت حدوث الأزمات فالجزائر وقبل تجدد الأزمة في 2012 وقبل التدخل الفرنسي وإعلان إقليم أزواد انفصاله، حيث يقطن الجنوب الجزائري العديد من الطوارق، حيث يجب على الجزائر أن تمتلك نظرة استشرافية وحلول استباقية لمشاكل الجوار في إطار إقليمي (مجلس السلم والأمن الإفريقي).

108 -المرجع نفسه.

109 -محمد محمود، اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الإفريقي، جريدة المغرب، متوفر على الرابط: [http://www.lemamaghreb.tn>\(10/3/2015](http://www.lemamaghreb.tn>(10/3/2015)

110 - الزاويدي توريرت، ياسين لعزير ، مرجع سابق ذكره ،ص69.



نجد أيضا من ضمن التحديات التي تواجه الدور الجزائري في حل الأزمة في مالي، عدم توظيف الجزائر العلاقات التي تجمعها مع الدولة المالية سواء من حيث الدين، اللغة، في حل الأزمة من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي.

ويتركز دور الجزائر على المقاربة الدبلوماسية السياسية، ووقف الحرب في مالي دون تقديم مشروع حقيقي لتدعيم بناء السلم، حيث يستوجب لنجاح المشروع الجزائري أن يكون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل حل الأزمة والوصول إلى دولة مالية ديمقراطية سياسياً، قوية اقتصادياً، ومتجانسة اثنياً وعرقياً ومتعددة ثقافياً

### ثانياً: دور دول الساحل في حل أزمة مالي.

مع تصاعد الأزمة في مالي، وتمكن الجماعات المسلحة من السيطرة على الشمال، الذي يمثل ثلثي الدولة، زادت مخاوف دول الساحل المجاورة لمالي من انتقال عدوي هذه الجماعات إلى أراضيها، أو التعاون مع جماعات داخلية، أو تكوين خلايا إرهابية داخلها. وتفاوتت درجة التهديد لهذه الدول الأكثر تعرضاً، وهي ما تعرف بدول الميدان أو-الطوق-المكونة من النيجر، وموريتانيا، والجزائر (111).

-**النيجر وموريتانيا:** تعتبر النيجر ثاني منتج في العالم لليورانيوم، وتقوم شركة Areva الفرنسية -وهي من أكبر منتجي المفاعلات النووية على المستوى الدولي- بالاستثمار في استخراج اليورانيوم، أما المستثمر الثاني بعد Areva، فهي المؤسسة الوطنية النووية الصينية. من جانب آخر، هناك استثمارات دولية في مجال إنتاج الفحم والذهب. كما تشتهر النيجر بمنطقة "أجاديز"، وهي القطاع الشمالي من البلاد (112).

وبهذا تعارض **النيجر** أي تدخل عسكري في الأزواد، لأن رد الفعل المتوقع في حالة حدوث هذا التدخل هو أن يتحرك طوارق شمال مالي ليدخلوا صحراء "الأجاديز" بشمال النيجر، مما سوف يؤثر سلباً على الاستثمارات الدولية القائمة في النيجر بشكل مزدهر وواعد.

وبشكل عام، فإن الطوارق في النيجر لا يعانون من ذلك الشعور بالإقصاء والاضطهاد كما في شمال مالي، لأنهم متداخلون مع بقية الأعراق وفي كل مناطق النيجر. إلا أن عدم التدخل العسكري ضد طوارق شمال مالي هو بالضرورة يدعم الاستقرار الداخلي للنيجر التي ينتشر بها الطوارق في كل أقاليمها (113).

111 -الحرب في مالي، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، متوفر على الرابط

: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/index.htm>>(13/3/2015)

112 - الزايدى توريرت، ياسين لعزیز، مرجع سابق ذكره، ص71.

113 -خالد عبد العظيم، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال "أزواد" في مالي، مؤسسة الأهرام، متوفر على الرابط:

<Http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=978703&eid=4624>>(7/5/2015)

أما موريتانيا، فقد نأت حكومتها على لسان وزير خارجيتها حمادي ولد جمادي بنفسها عن الصراع المتعرج في الشمال المالي واصفة الصراع بأنه: "شأن داخلي مالي لا علاقة له بدول الجوار" (114).

حيث أعلنت بوضوح، رفضها التدخل العسكري في شمال مالي، وربما يرجع ذلك إلى الأوضاع المتردية في البلاد خاصة في ظل زيادة ضغوط المعارضة على الرئيس الموريتاني، من أجل الاستقالة. كما أن تبعات التدخل العسكري في شمال مالي ستكون لها انعكاسات سلبية على نواكشوط، خاصة فيما يتعلق باحتمال نزوح اللاجئين إليها (115). إلا أنه ومع تزايد حركة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، اختار الرئيس الموريتاني، محمد ولد عبد العزيز، أن يكون في هذه المرة حليفاً لفرنسا في منطقة الساحل، حيث قام الجيش الموريتاني عدة مرات بعبور الحدود المشتركة مع شمال مالي، والتي تبلغ 900 كلم طويلاً لمواجهة الحركات الإرهابية وكان ذلك مع الدعم الفرنسي (116). وهنا نجد أن هذه الدول تري أن تسوية الأزمة في مالي لا بد أن تعتمد الحوار أكثر من استخدام القوة المسلحة.

- أما بخصوص دولة السنغال فهي تُشيد بالتدخل الفرنسي في مالي لطرد الجهاديين، فقد عبر الرئيس السنغالي "ماكي صال" قائلاً: إن تهديد المجموعات الإسلامية المسلحة بدول الساحل الإفريقي لا يزال قائماً رغم التدخل العسكري الفرنسي-الإفريقي بمالي، وأضاف الرئيس السنغالي أن الأمر يتطلب اقتناعاً قوياً من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي في نهاية المطاف، مشيداً بالتدخل الفرنسي، باعتباره قد استجاب للقرار الصادر عن الأمم المتحدة الذي أجاز التدخل الدولي بشروط في مالي (117).

وقد عبرت الحكومة السنغالية عن مساندتها الفعلية لجارتها مالي وأرسلت تعزيزات عسكرية لمساعدة القوات المالية في دحر قوات المتمردين الطوارق التي كبدت الجيش المالي خسائر معتبرة وطردته من مواقعه الرئيسية في الشمال كما أوردت مصادر صحفية موريتانية (118).

- بوركينافاسو هي الأخرى عملت على دعم عمليات بناء السلم في مالي ففي تصريح وزير الخارجية والتعاون الإقليمي البوركينابي "جبريل باسولي" بمناسبة الدورة الطارئة لمجلس الوساطة والأمن في إيكواس، على ضرورة تقديم الدعم العاجل للقوات المسلحة بقصد ضمان الاستقرار والأمن في دولة مالي -أن بلاده ستشتر كتيبة قوامها 500 جندي في إطار مهمة (AFISMA) فضلاً عن أنها ستتخذ التدابير اللازمة لتأمين

114- الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، متوفر على الرابط: <http://www.studies.aljazeera.net/en/4/4/2015>.

115 -الحرب في مالي: جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، مرجع سابق.

116 - خالد عبد العظيم، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال "أزواد" في مالي، مرجع سابق.

117 -شبكة رصد الإخبارية، الرئيس السنغالي يشيد بالتدخل الفرنسي في مالي لطرد الجهاديين، القاهرة، 11 مايو 2013، متوفر على الرابط: <http://www.rassd.com/61171.htm> (7/5/2015).

118 -الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم. مرجع سابق.

حدودها مع شمال مالي. وأكد أن بلاده ستظل على استعداد لتقديم الدعم اللازم لشركائها المنخرطين في عمليات تأمين شمال مالي<sup>(119)</sup>. وقد قام الوسيط البوركينابي في إطار مساعيه، بجهود كبيرة للحصول على العودة إلى النظام الدستوري وخلق الحوار المثمر بين السلطات المالية والجماعات المسلحة<sup>(120)</sup>.

## -تأثير جهود دول الساحل والميدان علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي

- فيما يخص الفرص نجد أن، قرب تلك الدول من منطقة الأزمة خلق اهتماما كبيرا لحل الأزمة في مالي بكافة الأساليب المتاحة.

- العمل ضمن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) وتوحيد الجهود من أجل حل الأزمة وعودة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مالي.

- الاتفاق على محاربة الإرهاب والتطرف، وإدماج الطوارق ضمن حوار شامل مع الحكومة المركزية.

ومن اهم التحديات نجد أنه بالرغم من المساعدات التي قدمتها موريتانيا للدعم المالي في محاربة الإرهابيين ومحاربة المتمردين، إلا أن الرئيس الموريتاني سيظل حليفاً للطوارق الأزواد بهدف إضعاف تنظيم القاعدة واحتوائه، وهذا ما سيجعل من مواقف موريتانيا تجاه الأزمة تميل إلى الطوارق<sup>(121)</sup>.

- وجود ارتباطات عرقية وأثنية بين دول المنطقة (الساحل والميدان) (الطوارق في مالي والنيجر وليبيا). تجعل من انتقال العدوي إلى مناطق أخرى، أمراً وارداً في كل وقت. مما قد يدفع بعض دول الميدان إلى عدم التدخل في القضية والاهتمام بأوضاعها الداخلية.

- اختلاف المواقف حول التدخل العسكري بين دول الميدان مع ضعف المبادرات والتدابير الإقليمية في اتخاذ حل صارم وناجح للأزمة أثر كثيراً علي دور المجلس وجعله متأخر في ردة فعله تجاه حل الأزمة

**ثالثاً: دور المنظمات الإقليمية في حل أزمة مالي ومكافحة الإرهاب.**

## 1- دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -الإيكواس

و قد قرر رؤساء دول الجماعة التي تضم خمس عشرة دولة بغرب إفريقيا، في القمة الاستثنائية التي عقدها في أبيدجان يوم 27 مارس 2012 حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح بأمدادو توريه وتعاضم تمرد

<sup>119</sup> -وكالة بانا برس، بوركينا فاسو تعلن عن نشر 500 جندي في مالي، 2013/1/18، متوفر على الرابط:

<http://www.panapress.com>

<sup>120</sup> -المرجع السابق

<sup>121</sup> - الزايدي توريرت، ياسين لعزیز، مرجع سابق ذكره، ص73.

الطوارق أنه "في حال عدم انصياع حركات التمرد، فإن المؤتمر سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة، بما فيها استخدام القوة، لوضع حد نهائي للتمرد والحفاظ على وحدة مالي الترابية (122)

وبعد أن عينت الجماعة وسيطاً لإرساء قناة اتصال بين طرفي النزاع المسلح هو رئيس بوركينا فاسو "بليز كومباوريه"، أعربت عن تنديدها "بتوظيف حركات التمرد المسلحة غير المقبول للأزمة الدستورية في مالي من خلال تكثيف هجماتها لإحكام سيطرتها على مزيد من مناطق الشمال. وأكدت الإكواس في ختام تصميمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم الحكومة المالية إلى صيانة وحدة البلاد الترابية (123).

ومن أجل ذلك اتفقت ثمان دول من غرب إفريقيا، هي نيجيريا، وتوجو، وغانا، وبنين، وبوركينا فاسو، والسنغال، وغينيا، وغانا، وتشاد، على تشكيل قوة تدخل إفريقية قوامها 3300 جندي بموجب القرار رقم 2085، الذي اتخذه مجلس الأمن في 2012، والقاضي بتشكيل قوة دولية لمحاربة الجماعات الإسلامية الجهادية في شمال مالي، ووضع تحت البند السابع لهيئة الأمم المتحدة، الأمر الذي يسمح للدول الأعضاء باتخاذ الأعضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية لمساندة السلطات المالية في معركتها ضد تنظيم القاعدة وحلفاؤه، وفي المجموع، سينتشر 5300 جندي من القوة الإفريقية في مالي تدريجياً ليحلوا محل القوة الفرنسية (124).

وقد برز دور الإيكواس في العمل على شقين:

-كُلف الرئيس البوركيناابي ( بليز كومباوري) بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية وقد تعهد أنصار الدين -بعد محادثات السلم في منتصف نوفمبر 2012 في واجادوجو مع الرئيس كومباوري -بنبذ التطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة دبلوماسياً.

-أما الشق الثاني وفي 12 أكتوبر، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2071، الذي فوض المجموعة والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوماً. وتماشياً مع ذلك، عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعاً -مدة أسبوع -في باماكو، وضعوا خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة.

122 -مادي ابراهيم كانتني ، التدخل العسكري الفرنسي في مالي ، آفاق إفريقية ، م.11، ع38، (2013)ص112.

123 -المرجع نفسه.

124 -محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، متوفر على الرابط

[http://wwwdemocraticac.de>\(11/3/2015\) :](http://wwwdemocraticac.de>(11/3/2015) :)

وبعد اجتماع باماكو عقد اجتماع آخر يوم 11 نوفمبر 2012 في أبوجا، وأجمع الأكواس على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الاتحاد الإفريقي<sup>(125)</sup>، الذي وافق عليه حيث رحب الاتحاد الإفريقي جاء فيه "يرحب رئيس مفوضية الاتحاد الدكتور جان بينج بتوقيع مدبري الانقلاب في مالي ووسيط المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - الايكواس في 6 ابريل 2012 علي اتفاقية إطارية تتضمن سلسلة من الخطوات لاستعادة النظام الدستوري في مالي<sup>(126)</sup>.

### -تأثير دور المنظمات الإقليمية علي دور مجلس السلم والأمن الإفريقي

وأيد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الإفريقي بدوره الخطة المقترحة من قبل هذه المجموعة، واكد مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن رمضان العمامرة، -في مؤتمر صحفي في أديس أبابا، بإثيوبيا في 13 نوفمبر 2012- أنه قد "تقرر في ضوء جميع العوامل ذات الصلة بإقرار العمليات المنسقة لخطة نشر قوات AFISMA، وهي الاختصار المعتمد "لبعثة الاتحاد الإفريقي لدعم مالي " وقدمت الخطة العسكرية في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071<sup>(127)</sup>.

وقد سمح مجلس الأمن الدولي -في القرار 2085 الذي اعتمد في 20 ديسمبر 2012- بنشر AFISMA- (( International Support Mission to Mali Under African leadership))، في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة ، وحث القرار أيضاً السلطات الانتقالية في مالي على وضع إطار عمل دون تأخير - للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية ، وقد كانت التوقعات -بسبب التحديات الجلية المتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية -تشير إلى أن الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلاً للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر أو أكتوبر من العام 2013<sup>(128)</sup>.

مع ذلك واصلت ECWAS مفاوضاتها مع المتمردين الإسلاميين في شمال مالي وخلال لقاء مع الرئيس بليز كومباوري في 3 يناير 2013، طالبت حركة أنصار الدين بالحكم الذاتي للشمال وبتطبيق الشريعة ، قبل أن تقرر -بعد جولة ثانية من المحادثات في واجادوجو بينها وبين الحركة الوطنية لتحرير أزواد -MNLA وعلي لسان زعيمها إياد أغ غالي -تحللها من التعهد السابق بالسلم ، متهمة الحكومة المالية

125 -فريدم أونوها ، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة ، المركز الإفريقي للبحوث والدراسات ،

المعهد الوطني للدفاع ابوجا ، نيجيريا ، متوفر على الرابط: <http://www.studies.aljazeera.net> (11/3/2015)

126 -بيان صحفي، الاتحاد الإفريقي، متوفر على: <http://www.africa-union.or>

127 -فريدم أونوها، مرجع سابق.

128 - المرجع السابق

بإعداد العدة للحرب في الوقت الذي تجري فيه محادثات السلم وذلك من خلال العمل على قدم وساق لتجنيد واسع النطاق لمقاتلين سابقين ومرترقة من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج (129).

وكتقييم أولي يمكننا القول أن دور مقاربة الإكواس العسكرية لا يمكن نفيها إطلاقاً-فبالرغم من أن الحلول السلمية -إلا أن بعض النزاعات لا يمكن تسويتها إلا بالقوة العسكرية-وتجدد النزاعات في مالي منذ يناير 1963 وحتى الآن لهو خير دليل على ذلك ، ولكن لا يجب التسرع في استخدام التدخل العسكري إلا بعد فشل الجهود الدبلوماسية والسياسية الأخرى في إيجاد تسوية نهائية للملف المالي ، فاستخدام القوة العسكرية في الوقت والمكان غير المناسب قد يؤدي إلى نتائج كارثية ، وبالتالي سينعكس التدخل العسكري بنتائج سلبية تؤدي إلى زيادة نشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة.

- وبالتالي نجد أن من أهم الفرص التي واجهت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: مساندة القوات الفرنسية للقوات مجموعة الإيكواس وموافقة مجلس السلم والأمن الإفريقي ساهم في مواصلة المجموعة في حل الأزمة. - إجماع الدول على أهمية وحدة التراب المالي وحل الأزمة بالطرق الدبلوماسية في بداية الأزمة. وعن أهم التحديات التي تعيق دور الإيكواس نجد:

- نقص المساندة الدولية لها رغم دعم الاتحاد الأوروبي، إلا أن مجلس الأمن الدولي بقي متوجساً وخائفاً ومتشككاً في قدرة الإكواس على الحسم العسكري للنزاع، وهذا ما أكده أحد الدبلوماسيين في مجلس السلم والأمن الدولي في وصفه لخطة الإكواس العسكرية حيث قال واصفاً أن الخطة غير دقيقة ومطولة للغاية في جدولها الزمني (130).

- قد يؤدي الاستخدام المتهور للقوة العسكرية من جانب مجموعة الإكواس إلى زيادة تأزم الأوضاع أو قد يؤدي إلى نتائج عكسية كتلك التي حدثت في الصومال في 2006 فبعد أن دعمت الولايات المتحدة الغزو الإثيوبي المتهور للصومال الذي قرب البلاد أكثر من تنظيم القاعدة عكس ما كان مخططاً له، حيث كانت الحملة العسكرية تهدف إلى إقصاء اتحاد المحاكم العسكرية عن السلطة، لكن التدخل انتهى بتمكين جناحه "الراديكالي" وتحول هذا التنظيم من قوة هامشية ليصبح العمود الفقري للمقاومة (131).

- الاختلافات والانشقاقات داخل المجموعة بوجود دول مؤيدة وأخرى رافضة سيضعف من إمكانية نجاح العملية. - عدم وجود استراتيجية للتعامل مع الجماعات الإرهابية ومنع نشاط عصابات الجريمة المنظمة. - لقد أرهقت النزاعات المتجددة في إفريقيا مجموعة الإكواس، ففي أبريل 2012 وجدت المجموعة نفسها تحت أزميتين، أزمة مالي وأخرى في "غينيا بيساو"، هذا التحدي سيقطع شوطاً طويلاً نحو توضيح ما إذا كانت

129 - فريدم اوتوها ، مرجع سابق.

130 -انوار بوخرص، مرجع سابق، ص.22.

131 -- الزايدي توريرت، ياسين لعزيز، مرجع سابق ذكره ص77.

المجموعة الاقتصادية قادرة على لعب دور عامل الاستقرار الإقليمي ، كذلك يمكن من شأن التدخل العسكري أن يفشل من دون دعم دول الميدان وهي البلدان الرئيسية في المنطقة، الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر، فحتى الآن لم تتمكن المجموعة من تنسيق إجراءاتها، حيث تدعو النيجر على نحو صاخب إلى تدخل عسكري، فيما تعارضه موريتانيا والجزائر<sup>(132)</sup>.

#### رابعاً: سيناريوهات عمل مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل الأزمة ومكافحة الإرهاب.

لا يختلف برنامج الاتحاد الإفريقي عن البرنامج الذي قدمته الإكواس حيث أنشأ الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فرقة عمل مشتركة معنية بالأوضاع في مالي، في مقر الاتحاد الإفريقي مؤتمراً للمانحين في أديس أبابا، في 29 يناير 2013، دعماً للبعثة ولقوات الدفاع والأمن المالية كما تعهد الاتحاد الإفريقي بالإسهام من خلال أنصبة المقررة.

عقد الاتحاد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وحضرها شركاء دوليون آخرون، في 5 يناير و19 أبريل 2013، وجري التنسيق فيها لتعزيز الأمن السياسي والاستقرار والتقدم في مالي.

#### 1- جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي التوافقية<sup>(133)</sup>:

بدأت منذ وقوع الانقلاب ، ودعماً منه في مساندة الشرعية الدستورية ، وقد رفض المجلس الاعتراف بالانقلاب ، وقرر تعليق مشاركة مالي في أنشطة الاتحاد الإفريقي، وذلك خلال اجتماع استثنائي لمسلم السلم والأمن الإفريقي، كما قرر أيضاً إرسال بعثة مشتركة مع الإكواس إلى باماكو للضغط على قادة الانقلاب ، ونظم الاتحاد الإفريقي مؤتمراً للمانحين ، بمقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في 29 يناير 2013، دعماً لقوات الدفاع والأمن المالية، وحث جميع الجهات على ترجمة مساعدتها إلى إسهامات فعلية ، كما قرر الإسهام بأنصبة الاتحاد الإفريقي المقررة، مع تعزيز العمليات التنسيقية ، وخاصة التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي ، بعقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة الأمنية في مالي ، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن الإفريقي.

132 -أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص ص 22،23.

133- first Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member States Of Nouakchott Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The Peace And Security Architecture In The Sahel –Saharan Region (Bamako ,Mali)(2-4 September 2015)

<http://www.africanunion>

وقبل بدء العمليات العسكرية، لعب الاتحاد الإفريقي دوراً مهماً يتمثل:

أ- من خلال الاتصالات الدائمة مع الأمم المتحدة، متمثلة في مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من الإكواس ومجلس الأمن، والإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من الإكواس ومجلس الأمن الإفريقي، والإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن المنظمة لعملية التدخل العسكري بالقوة المشتركة (الأوروبية- الإفريقية). وكان موقفه داعماً للتدخل الفرنسي في العملية (سرفال)، للقضاء على العناصر المتشددة بشمال البلاد، وتمكين الحكومة المالية من استعادة السيطرة وتحقيق الأمن والاستقرار (134).

## 2- جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي الضغطية<sup>135</sup>:

وفي الاجتماع الوزاري لوزراء الدفاع للدول الأعضاء في مسار نواكشوط بالتعاون مجلس الأمن والسلم الإفريقي حول منطقة الساحل والصحراء المنعقد في 2-4 سبتمبر 2015.

وقد ناقش تقوية بعثة الأمم المتحدة وتأسيس قوة تدخل في الشمال المالي:

أ- الحاجة إلى تقوية بعثة (MINUSMA) Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali مهمة الأمم المتحدة المتعددة الإبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتي تم أنشائها بموجب القرار رقم (2100) لسنة 2013 والصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25 أبريل 2013، والتي حلت محل (MISMA) Africa-led International Support Mission in Mali في 1 يوليو 2013، وتتكون قوتها من 11,200 عسكري و 1,440 من أفراد الشرطة، وقبل انتقال السلطة من (MISMA) إلى (MINUSMA) فإن مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه رقم 358 المنعقد في 7 مارس 2013 شدد على أن أي مهمة للأمم المتحدة سوف تحل محل (MISMA) يجب أن تكون ذات ولاية قوية وتدعم الحكومة المالية وتحفظ السلامة الإقليمية ووحدة الأرض ودولة القانون في مالي، وأيضاً محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في الشمال المالي حتي يتمكن من تحقيق السلم والأمن في مالي وقد تم تفويض المهمة (MINUSMA) بموجب القرار 2100 (2013) بمهام محددة:

134 - الحرب في مالي ، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية ، متوفر على الرابط: <http://+www.moqatel.com>

135- first Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member States Of Nouakchott Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The Peace And Security Architecture In The Sahel –Saharan Region (Bamako ,Mali)(2-4 September 2015)  
<http://www.african union>



ب-أعادة النظام في الدولة المالية والاستقرار للمناطق السكانية، وقد تم تفويضها في المساعدة في عملية انتقال السلطة في مالي، ومواجهة التهديدات واتخاذ خطوات جادة لمنع عودة العناصر المسلحة ومساعدة السلطات المالية في بسط نفوذها في الدولة المالية.

ج-حماية المدنيين من التهديدات والأخطار وذلك في حدود قدرات المهمة ومناطق انتشارها.

د-تقديم المساعدة في عمليات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك خلق بيئة آمنة لوصول المساعدة الإنسانية. هـ-تقديم المساعدة في الحفاظ على الثقافة والأماكن التاريخية في مالي، وأيضاً المساعدة في تقديم العون للسلطات الانتقالية في مالي.

وفي 15 مايو 2015 وقعت الحكومة المالية والحركات على اتفاق المصالحة والسلام في إطار برنامج الجزائر. وفي 20 يونيو 2015 اتحاد حركات أزواد وقع على الاتفاق أيضاً (CMA) Coordination of the Azwad، وبالنظر إلى الأمن والدفاع فإن الاتفاق يعطي قوات الجيش المالية فرصة الانتشار في الشمال المالي على أساس مبدأ وحدة البلاد.

وفي اجتماع مجلس الأمن الدولي رقم (2227) في 29 يونيو 2015 أذن مجلس الأمن ل (MINUSMA) لكي تتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتنفيذ التفويض الخاص بالمهمة، في حدود قدراتها وأماكن انتشارها، معدلة التفويض ليشمل: تقديم المساعدة ومراقبة والإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة وحركات تحرير أزواد، نشر الاستقرار في الأماكن السكانية ومختلف المناطق التي يتعرض فيها المواطنون بخطر، وإقامة دوريات طويلة المدى، وقد فوض القرار المهمة (MINUSMA) إلى 30 يونيو 2016 وأيضاً تم تفويض القوات الفرنسية لكي تتدخل لمساعدة عناصر مهمة (MINUSMA).

**3- جهود مجلس السلم والأمن الإفريقي في متابعة اتفاق المصالحة بين الأطراف المالية**

136.

وقد ناقش مجلس السلم والأمن الإفريقي مع رؤساء دفاع مسار نواكشوط، مواجهة واستئصال الجماعات الإرهابية المهددة لاستقرار منطقة (س-ص) الساحل والصحراء ومواصلة تهيئة الظروف لمواصلة مهمات

<sup>136</sup>- first Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member States Of Nouakchott Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The Peace And Security Architecture In The Sahel –Saharan Region (Bamako ,Mali)(2-4 September 2015)

<http://www.africanunion>

الاستقرار في الشمال المالي والتنفيذ الجاد لاتفاق المصالحة والسلام بين الأطراف المالية وخاصة منح التفويض للمهمة في:

أ- إنشاء بيئة آمنة في المناطق التي تتعرض للأعمال الإرهابية لكي يتم القضاء على الإرهاب ضد المدنيين.  
ب- تسهيل عمل الحكومة المالية في تنفيذ برامج وعمليات الاستقرار في المناطق المتضررة، وبسط سيطرة نظام الدولة وعودة الأشخاص المهجرين واللاجئين.

ج- مساعدة المهمة وفي حدود قدراتها العمليات الإنسانية و عملية تسليم المساعدات للمناطق السكانية المتضررة.

وقد حدد الاجتماع شروطا لتنفيذ المهام السابق ذكرها أعلاه ومحاربة الإرهاب ومحاولة استئصاله وهي:

- تسهيل التعاون بين الدول المهمة بمكافحة الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة في الشمال المالي، المراقبة المتزامنة /التنسيق والتعاون/العمليات المشتركة للحدود المالية مع دول الجوار على أساس المعلومات المخبرية المجمعة في إطار الهياكل التي أنشأتها الدول الأعضاء في مسار نواكشوط.
- منع وصول أي أسلحة أو ذخيرة أو أي نوع من الدعم للإرهابيين أو جماعات الجريمة المنظمة.
- اتخاذ الإجراءات العسكرية والمشاركة في حماية المدنيين، ومقدمي المساعدات الإنسانية والأشخاص المدنيين بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين.
- التدخل لمساعدة عناصر (MINUSMA) في حالات التهديد والخطر وبناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة.
- حماية أفرادها، وتقديم التسهيلات للمعدات الخاصة بالمهمة (MINUSMA).
- المشاركة في العمليات المشتركة بين مختلف القوات الموجودة على الأرض سواء كانت مالية أو دولية.

وقد بحث مجلس السلم والأمن الإفريقي والدول الأعضاء في مسار نواكشوط السيناريوهات المختلفة حتى تستطيع قوة التدخل المفوضة من محاربة الإرهاب بعد بسط الاستقرار واتفاق المصالحة بين كافة الأطراف ومن هذه السيناريوهات (137):

• **السيناريو الأول:** قوة تدخل كمهمة لواء (MONUSCO) بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

137 - first Meeting Of The Ministers Of Defense Ministers And Chiefs Of Defense Of Member States Of -  
Nouakchott Process On The Enhancement Of Security Cooperation And The Operationalization Of The  
(Peace And Security Architecture In The Sahel –Saharan Region (Bamako ,Mali)(2-4 September 2015  
<http://www.african union.com>.

ويمكن على أساس هذا اللواء أنشاء قوة مماثلة للواء (MONUSCO) كما طلب الدول الأعضاء في مسار نواكشوط في اجتماعهم مع مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC). وفي مهمة (MONUSCO) تعهدت دول المنطقة بقوات والدعم والمعدات اللازمة لتنفيذ التفويض لمهمة (MONUSCO) في الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الخيار من الممكن الاستفادة من المصادر المالية لدعم مهمة (MINUSMA) من إسهامات المعتمدة من الأمم المتحدة والخدمات اللوجستية. وهذا من الممكن أن يضمن استراتيجية ذات فعالية كبيرة تجاه التحديات في الشمال المالي.

ولكن هذا الخيار له حدود: حيث أن أنشاء قوة للتدخل على هذا الغرار من الممكن أن يأخذ وقت إجراءات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى يعقب تلك الإجراءات قراراً في النهاية. ومن الجدير بالذكر أن توصيات دول الأعضاء لمسار نواكشوط لم تأخذ في الاعتبار أثناء التجديد لتفويض (MINUSMA). علاوة على ذلك في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2098 لسنة 2013 الصادر في 28 مارس 2013 والذي أذن بإنشاء لواء التدخل (MONUSCO) في الكونغو الديمقراطية، قد أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه تم اعتماد القرار "في أساس قاعدة استثنائية وبدون إخلال لمبادئ حفظ السلام المتفق عليها مسبقاً" وهذه المبادئ كما حددت في مقدمة القرار كالاتي "موافقة الأطراف، النزاهة، بدون استخدام للقوة إلا في حالات الدفاع عن النفس والدفاع في حالات التفويض".

ومن الجدير بالذكر بالإفادة بأن الفريق المستقل الرفيع المستوى التابع لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريره المؤرخ في 15 يونيو 2015 بعنوان "توحيد قوتنا من أجل السلام، السياسة، الشراكة والشعوب" معبرة عن قناعة أن "عمليات حفظ السلام، وبالرغم من تكوينها ودورها، إلا أنها غير مناسبة لها أن تتخرط في العمليات العسكرية ضد الإرهاب، حيث أنها تفقر المعدات المتخصصة والمخابرات واللوجستيات والقدرات والتحضير للعمليات العسكرية الخاصة المطلوبة لمكافحة الإرهاب، ووسط كل هذه التحديات فإن مثل هذه العمليات يجب أن تتم عن طريق الدولة المستضيفة أو قوة إقليمية مؤهلة لذلك أو تحالف متخصص بأذن من مجلس الأمن.

وعليه فإن للتحرك مثل مهمة (MONUSCO) United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo يتطلب مشاركة سياسية من دول المنطقة والدول الأفريقية الأخرى في المجتمع الدولي خاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لدعم إنشاء القوة : بالاشتراك مع دول المنطقة ومجلس السلم والأمن الإفريقي بمشاركة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، خلال استراتيجية وغطاء عمليات وفق المفاهيم العامة المتفق عليها للدوريات المشتركة

و الوحدات المشتركة ( CONOPS ) generic Concept of Operation for joint patrol and mixed units and makes concrete recommendation on the modalities for strengthening MINUSMA.

والاهتمام بتنفيذ التوصيات بشأن المهمة MINUSMA وأن يتبنى مجلس السلم والأمن الإفريقي بالمفاهيم المتفق عليها (CONOPS) في الاجتماع بين الدول الأعضاء في مسار نواكشوط والمجلس وحتى يستطيع مجلس الأمن الدولي بالعمل مع نظيره الإفريقي الأخذ في الاعتبار والعمل بما يراه مناسباً لدعم المهمة.

### ● السيناريو الثاني: قوة تدخل مدعومة من الأمم المتحدة بالإسهامات المقررة.

- في هذا الخيار سوف تكون هنا قوة منفصلة عن MINUSMA ولكنها تستفيد من الإسهامات المقررة والممنوحة من الأمم المتحدة، على نفس طريقة التعاون السابق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال (African Union Mission in Somalia (AMISOM).

وقد تم إنشاء المهمة (AMISOM) عن طريق مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه رقم 69 المنعقد

في 19 يناير 2007 بالتفويض التالي:

أ) تقديم الدعم للمؤسسات الصومالية في جهودها لتحقيق الاستقرار في الدولة ومواصلة الحوار والمصالحة.  
ب) تسهيل عملية إيصال المساعدات الإنسانية وخلق مناخ مناسب للاستقرار وإعادة بناء المؤسسات وعملية التنمية.

وكان من المفترض أن تُنقل المهمة (AMISOM) إلى ولاية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعد 6 أشهر، لكن عملية الانتقال لم تحدث حيث اعتبرت الأمم المتحدة أن الظروف على الأرض غير مناسبة لعملية حفظ سلام أممية.

- وبعد جهود مستمرة من الاتحاد الإفريقي (AU)، فقد قررت في 2010 الأمم المتحدة (UN) إنشاء حزمة دعم للمهمة (African Union Mission in Somalia (AMISOM)، بإسهامات مقررة من (UN). وقد تم تجديد هذا الدعم منذ ذلك الحين إلى الآن وزيادة عدد القوات من 7,500 إلى 22,126 فرد نظامي ساهم فيها كل من بروندي، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، أوغندا. وقد تم تعديل تفويض المهمة (AMISOM) في اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي PSC رقم 356 في 27 فبراير 2013 لكي يشمل التالي:

- اتخاذ كافة الإجراءات لتقليل تهديدات جماعة الشباب المسلحة والجماعات المسلحة الأخرى.

- توطيد وتوسيع سيطرة الحكومة الصومالية على كافة أنحاء الأراضي الصومالية.

- تقديم الدعم الفني وكافة إجراءات الدعم الأخرى لتطوير قدرة للمؤسسات الصومالية.

وفي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2232 لسنة 2015 خول أعضاء الاتحاد الإفريقي لكي يستمروا في ضمان توظيف قوة المهمة (AMISOM) عند 22,126 فرد نظامي، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يستمر في تقديم حزمة الدعم اللوجستي للمهمة (AMISOM) حتى يوليو 2016. وكان من بين الدعم (والقدرة على إدارة المخاطر المتفجرة) explosive threat management capacity. وجدير بالذكر أن من أشكال الدعم أيضاً التدريبات المشتركة بين (AU) و (UN) والتدريبات القياسية والتقييم الاستراتيجي والتخطيط المشترك وتطوير المبادئ المشتركة لتطوير قدرة عمل المهمة (CONOPS)

وأيضاً تسعي المنظمات إلى تنسيق استراتيجياتها السياسية في الصومال وتقدم (AU) تقارير إلى مجلس السلم التابع (UN) عن تنفيذ تفويض (AMISOM)، هذا وتتابع الأمم المتحدة المهمة عن طريق (UN HRDDP) Human Rights Due Diligence Policy.

- ولتنفيذ هذا الخيار يجب: التوظيف المشترك UN/AU/ECOWAS والعمل كفريق لتقييم التهديد وتطوير المبادئ العامة (CONOPS) لبحث سبل التعاون مع المهمة (MINUSMA) والقوات الدولية الأخرى.
- تبني مجلس السلم والأمن الإفريقي (PSC) قرارات تطالب مجلس الأمن التابع (UN) لكي يقدم الدعم الضروري، وتوفير الدعم السياسي من المجتمع الدولي وتحديداً الدول دائمة العضوية في مجلس السلم والأمن الإفريقي.
- وتبني مجلس الأمن التابع (UN) قرار بالأذن للمهمة بالتدخل وتوزيع حزمة الدعم لي تستطيع المهمة القيام بتنفيذ التفويض.

### • السيناريو الثالث: قوة تدخل منفصلة كلياً عن (MINUSMA).

هذا الخيار الثالث سوف يتم تصميمه بناء على قوة منفصلة عن المهمة (MINUSMA)، وكلاهما يكون على نفس المستوى العملي والوجيستي. ويتيح هذا الخيار الميزات التالية: قيادة وتحكم أكثر فعالية وبساطة، سرعة في عملية اتخاذ القرار والإمكانية من الاستفادة من تفويض أقوى من ذلك الممنوح في عمليات حفظ السلام التقليدية، وسوف تكون في هذا الخيار قوة التدخل على غرار (MNJTF) Multinational Joint Task Force، والتي أسسها اجتماع مفوضية دول حوض بحيرة تشاد (LCBC) Lake Chad Basin Commission التي رحب بها مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه رقم 469 في 25 نوفمبر 2014، لاستئصال ومواجهة جماعة بوكو حرام الإرهابية، وتتكون (MNJTF) من دول حوض بحيرة تشاد وبنين، وقد فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي (MNJTF) بالآتي:

- (1) تتعامل فرق ووحدات(MNJTF)بحرية في المناطق المحددة للعمليات ومن الممكن أن تتوسع هذه المناطق بناء على طلب دول حوض بحيرة تشاد وبنين(LCBC) and Benin وطلب قيادة (MNJTF).
- (2) تتضمن (MNJTF) عدداً من المدنيين وأفراد الشرطة المختصين بعملية الاتصال والوظائف الاستشارية مع القيادة، وأيضاً أصحاب المصلحة المهتمين، المساهمة في تعزيز التعاون المدني والعسكري وتسهيل الاستقرار المبكر على الأرض.
- (3) أعضاء دول حوض بحيرة تشاد وبنين (LCBC)and Benin مدعومين عن طريق الاتحاد الإفريقي(AU) والمنظمات الإقليمية والشركاء، يقدمون الدعم المطلوب ل(MNJTF) من خلال Mission Support Team(MST) والموجودة في مركز قيادة القوة MNJTF بينما مفوضية الاتحاد الإفريقي ودول حوض بحيرة تشاد وبنين تتشئ خلية استراتيجية مسؤولة عن التعاون والإدارة وأي دعم إضافي ل(MNJTF).
- (4) المقر التنفيذي (MNJTF) وهو موجود في انغامينا N'djamena عاصمة تشاد. والتي يتم توظيف أعضاءه من دول حوض بحيرة تشاد وتتكون عند الحاجة من ضباط اتصالات من شركاء مهتمين ثنائي أو دولي.
- (5) سكرتارية دول حوض بحيرة تشاد تعتبر المقر التنفيذي للمستويات الاستراتيجية ل(MNJTF) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي.
- (6) القيادة والتحكم من قبل:
  - أ) المسئول السياسي ل(MNJTF) والذي يتم تعيينه من أعضاء دول حوض بحيرة تشاد وبنين بالتشاور مع (AU) الاتحاد الإفريقي.
  - ب) قائد ال(MNJTF) يتم تعيينه على أساس دوري عن طريق قوات الدول المشاركة والتدريبات القيادية التي تُجري على القوات.
- (7) التعاون بين مختلف الشركاء يتم بناء على:
  - أ) جماعة الدعم والمتابعة مع مشاركة الشركاء الدوليين، وتتعامل كهيئة استشارية في دعم تنفيذ خطة الدول أعضاء حوض بحيرة تشاد (LCBC) ضد بوكو حرام Boko Haram.
  - ب) آلية التنسيق (JCM) Joint Coordination Mechanism والتي تعتبر منتدى سياسي يتكون من الوزراء المعنيين من الدول الأعضاء لدول حوض بحيرة تشاد تحت قيادة المسئول السياسي ل(MNJTF) والذي يكون مسئول عن توحيد الجهود من الاتحاد الإفريقي والدول لحوض بحيرة تشاد وبنين وهؤلاء الشركاء.
- (8) عمليات (MNJTF) تتم وفقاً للامتثال الصارم لقوانين حقوق الإنسان الدولي. ونجد أن هذا الخيار يختلف كلياً عن خبرة الاتحاد الإفريقي في عملية مهمة العمل الإقليمية Regional of the Regional Cooperation Initiative for the Elimination of the (RTF)Task Force Lord's Resistance Army(RCI-LRA) ضد جيش الرب(تعرف أيضاً باسم حركة الرب للمقاومة هي

حركة تمرد مسيحية في شمال أوغندا مسلحة) وقد تم إنشاء (RTF) عن طريق الدول المتضررة من الأعمال الوحشية لجيش الرب (LRA) تحت دعم من الاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين، وعلي عكس (MNJTF) فإن (AU) يدير مباشرة مركز قيادة (RTF)، الذي يتكون من الدول الأعضاء في (RCI-LRA). وهذا الخيار الثالث له حدوده المرتبطة تحديدا بصعوبة حشد المصادر المالية والمادية المطلوبة لنشر القوة وإعالة العمليات.

### **ولتفعيل هذا الخيار يجب اتباع التالي:**

الحشد القوي من دول المنطقة وضمن الالتزام تجاه الدعم اللوجستي المستقل للوحدات المكافحة للإرهاب، مع العلم أن (AU) عن طريق مجلس السلم والأمن الإفريقي سوف يقدم الدعم الإضافي من شركائه وتطوير خطة المبادئ العامة للعمليات ووثائق العمليات التي سوف تحدد التفويض اللازم للقوة وأن يتبنى مجلس الأمن الدولي التابع (UN) لقرار أو بيان رئاسي لدعم وأنشاء عملية نشر القوة وتسهيل عملية حشد الدعم الدولي اللازم.

## (التوصيات)

- 1) يجب على المجلس أن يبذل جهود ضمن استراتيجية واضحة الرؤية لتحقيق الحكم الرشيد في الدول الإفريقية، واحترام حقوق الإنسان، محاربة الفقر، وتعزيز التنمية على أساس القرارات واتفاقيات الاتحاد الإفريقي وخصوصا الدول ذات الوضع المتردي.
- 2) يجب الآخذ في الاعتبار عند تأسيس قوة لحفظ السلام أن تتطور لمكافحة الإرهاب عند الاقتضاء، وخصوصاً قوة التدخل في شمال مالي حيث يجب أن يرتبط تأسيس القوة بالوضع الأمني والسياسي على الأرض بما في ذلك مكافحة الجماعات الإرهابية وتنفيذ اتفاقية المصالحة والسلام في مالي، مع الآخذ في الاعتبار الوضع في ليبيا حيث انهيار مؤسسات الدولة ونمو الجماعات الإرهابية التي تؤثر على المنطقة بالكامل شرقاً وغرباً.
- 3) (مينوسما) غير مفوضة للتعامل مع مكافحة الإرهاب وعملية بناء قدرات الجيش المالي حتي يحقق المرجو منه سوف تأخذ وقت، لذلك فإن من الضروري أن يناقش المجلس مع أصحاب المصلحة في هذا الشأن السيناريوهات المتاحة لتأسيس قوة تتعامل مع الوضع على الأرض وبناء قدرات الجيش الوطني المالي.
- 4) عملية تطوير منظومة الأمن في منطقة الصحراء تتطلب حشد المزيد من المصادر المالية والدعم المادي من الشركاء الدوليين وفي هذا الشأن يجب أن يستغل المجلس علاقته مع المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الدوليين، ولذلك يجب على مجلس الأمن الإفريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقي بدعم من دول المنطقة أن يتخذوا مبادرات في هذا الشأن مع الآخذ في الاعتبار الأدوات المالية القديمة المتاحة في مجلس الأمن ، فضلاً عن أن الدول في المنطقة يجب أن تلتزم بمسئوليتها في تحقيق الأمن من خلال تجميع قدراتها وحشد الدعم اللازم لمتطلبات الأمن.
- 5) التشجيع على أشكال التعاون من خلال الوحدات المشتركة Mixed Units والدوريات المشتركة Joint Patrols، وأيضاً المشاركة بالقدرات المتاحة في القوة الإفريقية الجاهزة ASF والقدرات الإفريقية للتدخل السريع في الأزمات (ACIRC) African Capacity for Immediate Response to Crises مع الآليات الإفريقية التي تشمل اتفاقية الدفاع المشترك وعدم التدخل والاعتداء AU Non-Aggression and Common Defense.
- 6) لا يمكن إهمال المتطلبات السياسية، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطي ، فللخروج من مشكلة التهديد الإرهابي في إفريقيا لابد من إصلاح توافقي شامل على الصعيد السياسي من خلال إحلال الديمقراطية الشعبية ، وخلق برلمان تمثيلي قوي يعكس فعلياً الطبيعة المركبة للمجتمعات الإفريقية ، وخلق آليات قانونية ودستورية لضمان الحكم الراشد ودولة الحق والقانون ، والفصل بين السلطات مع استقلالية تامة لقطاع العدالة، هذا كأساس للعمل على منع نشوء الإرهاب وعدم إيجاد بيئة تساعد على ظهوره أو استمراره وحتى يتم القضاء



- على أسبابه السياسية<sup>(138)</sup>. وتحتاج الرشادة إلى آليات مراقبة من جانب أجهزة مجلس السلم والأمن الأفريقي مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة حسب بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- (7) التنمية الفعالة والشاملة في الدول الإفريقية وزيادة دخل الفرد وامتصاص البطالة ومشكلة الفقر، تبني مناعة ضد التوجه للتطرف الإرهابي، ومن ثم فإن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة باختصار النيباد NEPAD، آلية أساسية لتحريك عجلة التنمية في إفريقيا، وفي إطار النيباد تم إنشاء الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (Africa Peer Review Mechanism)، إذ يتم الانضمام لهذه الآلية طوعياً، حيث أنها تسعى لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بمعدلات الإدارة والتنمية في الدول الإفريقية المختلفة<sup>(139)</sup>، وببساطة فالدول الإفريقية تفتح أبوابها طواعية لمراجعة ومراقبة زميلاتها من الدول الأخرى من حيث تطبيق القانون والشفافية والحكم الرشيد.
- (8) نجد أن من أهم المتطلبات: هي المتطلبات الدولية وإشراك إفريقيا والتعاون معها من أجل المصلحة المشتركة حيث يجب على العالم إشراك إفريقيا بصورة تامة في الاستجابة إلى تهديد الظاهرة الإرهابية، بما في ذلك تحديد الغاية من الإرهاب، إلى جانب تحسين نوعية الاستخبارات المجتمعة والمتقاسمة، وأنظمة الأمن المطبقة، والتدريب، والأسلحة المجهزة، فلا بد من إيجاد وسائل لمعالجة الفقر، وحل مشكلة اللاجئين، والهجرة، واجتثاث الأوبئة والعمل على تحقيق الأمن<sup>(140)</sup>، ويجب أن لا يتم بالطريقة التقليدية، بل في إطار شراكة استراتيجية ذكية تعزز المركز التساومي لقارة إفريقيا وتقوم على أساس شركاء متساوون يواجهون تهديداً مشتركاً، بناءً استشفافيه للحوار الجاد والصريح بين إفريقيا وبقيّة العالم<sup>(141)</sup>.

## مراجع الدراسة

138 -جوننتان أبو نهايمر، الاستراتيجيات الأساسية لتقليص الأرض المنتجة للإرهاب،" في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، مرجع سابق، ص 75

139 -محمد المهدي، "الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء"، انظر على الرابط التالي: <http://www.alhewar.org>

140 -جارث ويني، "خطة دولية لمكافحة الإرهاب: إشراك إفريقيا"، في كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، مرجع سابق، ص 240

141 نقولا أجيوهو، الفرانك والبيورو ضد إفريقيا، تر لينا فرح (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 2000) صص 337، 339

• المراجع العربية:

أولاً: الوثائق:

- 1- الاتحاد الإفريقي، إعلان دكار ضد الإرهاب (السنغال، دكار في 17 أكتوبر 2001).
- 2- الاتحاد الإفريقي، البروتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا (إثيوبيا، أديس أبابا: القمة العادية الثالثة، في 7 يوليو 2004).
- 3- الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي، تقرير بشأن انتخاب 5 أعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي، (الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي، أديس أبابا، 25-26 يناير)، ص. 57-منظمة الوحدة الإفريقي، الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب (الجزائر: القمة الخامسة والثلاثين، 1999).
- 4- الاتحاد الإفريقي، الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي (لومي، 11 يوليو 200)
- 5- الاتحاد الإفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب (أثيوبيا، أديس أبابا: الاجتماع الـ 249 لمجلس السلم والأمن، 22 نوفمبر 2010).
- 6- البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد الإفريقي (ديربان، 9 يوليو 2002)
- 7- تقرير رئيس المفوضية بشأن الإرهاب والتطرف العنيف (مجلس السلم والأمن الإفريقي، الاجتماع 455) نيروبي، كينيا 2014/9/2 ص ص 10-16.
- 8- تقرير رئيس مفوضية عن الإرهاب والتطرف في إفريقيا (مجلس السلم والأمن الإفريقي، الاجتماع 455) 2014/9/455
- 9- جامعة الدول العربية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (القاهرة: صدرت الاتفاقية بتاريخ 22 أبريل 1998- تاريخ بدء النفاذ 7 مايو 1999).
- 10- قرار صادر عن الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي، بشأن أعضاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، رقم القرار: (ASSEMBLY/AU/DEC.280(XIV)
- 11- منظمة العفو الدولية، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 حالة حقوق الإنسان في العالم، وثيقة: Pol10/02/2013Arabic
- الهيئة العامة للاستعلامات، الاتحاد الإفريقي وثائق ومعاهدات، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، يونيو 2008).
- 12- دور مجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، التقرير الاستراتيجي الإفريقي: 2006م-2007م (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، يوليو 2007م).
- 13- د. جمال ضلع، الصراع في دارفور " التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006م-2007م، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، يوليو 2007م.

- 14- د. نبيل فؤاد، "السياسة الدفاعية المشتركة للقارة" في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الإصدار الثالث 2004-2005، (القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، يناير 2006).
- 15- محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي: 2001-2002، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط1، 2002).

#### ثانيا: الكتب

- 1- إبراهيم ابو حازم، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005).
- 2- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب وسقوط الأفتنة (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ط2، 2003).
- 3- أحمد مبارك وآخرون (محررون)، العرب والدائرة الإفريقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- 4- ولجرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، (مؤسسة كارنيجي للسلام، سبتمبر 2012).
- 5- أحمد محمود إبراهيم، الحروب الأهلية في إفريقيا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية-الأهرام، 2001).
- 6- أحمد محمود خليل، الجريمة المنظمة: الإرهاب وغسل الأموال (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009).
- 7- العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع).
- 8- محمد عاشور وأحمد علي سالم (محرران)، التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤس 221 وأفاق (القاهرة: مطبوعات مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005).
- 9- برتران بادي، الدولة المستوردة: غربته النصاب السياسي (الجزائر: دار الفارابي والمؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2006).
- 10- بريان وايت وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، تر: أحمد محمود إبراهيم (دبي مركز الخليج للابحاث، 2004).
- 11- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية نجاة إفريقيا وانعكاساتها الدولية (بيروت: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
- 12- حسين محمد بوادي، الإرهاب النووي: لغة الدمار (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).

- 13- حمدي عبد الرحمن حسن، إفريقيا وتحدي عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)
- 14- حمدي عبد الرحمن حسن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009).
- 15- روبرت إسحاق، مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً، ترجمة: سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005).
- 16- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستحلاف بين المنظمات الدولية: دراسة تطبيقية علي استحلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية علي ضوء التنظيم الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، 2005).
- 17- عبد السلام بغدادى، الأقليات ومشكلة الدولة الوطنية في إفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2000).
- 18- عبد الفتاح مصطفى الصفي وآخرون، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).
- 19- عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي، دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997).
- 20- علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
- 21- عمار مساعدي، الإجماع المنظم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)
- 22- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في الحادي والعشرين، تر. مجاب الإمام (الرياض: دار العبيكان، 2007).
- 23- كاستوري سين وتيم موريس، المجتمع المدني والحرب الإرهاب، تر. حازم إبراهيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
- 24- كاظم هاشم نعمة، إفريقيا، في السياسة الدولية (طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005).
- 25- كاظم هاشم نعمة (مترجم ومحرر)، إفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001: استراتيجيات الانخراط والتعاون (ليبيا، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005).
- 26- ماجد موريس إبراهيم، الإرهاب.. الظاهرة وأبعادها النفسية (بيروت والجزائر: دار الفارابي ومنشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2005).
- 27- محمد إبراهيم حسن، جغرافية إفريقيا الطبيعية والبشرية ومظاهرها الإقليمية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005).
- 28- محمد برعشة، الدبلوماسية الجزائرية: وصراع القوي الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية (بيروت: دار الجبيل، 2004).

- 29- محمد بو عشة، إدارة النزاعات الدولية في التصورات السيكلوجية المتضاربة للحكام (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008).
- 30- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات (الجزائر: دار هومة، ط2002، 4).
- 31- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي (دمشق: دار الفكر، 2004).
- 32- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن (دمشق: دار الفكر، 2004).
- 33- محمد مقدم، الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002).
- 34- مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008).
- 35- مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب: مفهومه، وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي (بنغازي: منشورات قار يونس، 1995).
- 36- هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجديدة والواقعية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
- 37- بيجنيو بريجنيسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تر عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
- 38- محمد سامح عمرو، محاضرات في قانون التنظيم الدولي، (القاهرة: كلية الحقوق، 2007).

### ثالثا: الدوريات:

- 1- إبراهيم أبراش، العنف السياسي بين الإرهاب والكفاح المشروع "مجلة الوحدة". ع.67، (أبريل 1990).
- 2- إبراهيم أحمد عرفات، "مصالح القوي الإقليمية في القرن الإفريقي، السياسة الدولية. م44، ع177 (يوليو 2009).
- 3- إبراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، قراءات إفريقية، ع.16، (2013).
- 4- د. إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي، افاق أفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث، العدد 12، شتاء 2002-2003).
- 5- أحمد إبراهيم محمود، "الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، " السياسة الدولية، م42، ع169، (يوليو 2007).
- 6- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الجديد للصراع المسلح في العلاقات الدولية، " السياسة الدولية ع.147 (يناير 2009).

- 7- د. أحمد إبراهيم، التغيير في المنهج الأفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع، آفاق أفريقية، (المجلد السابع، العدد 21، صيف 2006).
- 8- احمد أبو زيد، "هل يمكن إلغاء الدولة" دورية العربي، ع.543، (يناير 2004).
- 9- أحمد محمود إبراهيم، الإرهاب الدولي في إفريقيا: بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، كراسات استراتيجية، السنة 18، ع.183 (يونيو 2008).
- 10- إسماعيل الحاج موسي، "الخبرة السودانية في تشريعات مكافحة الإرهاب، "المستقبل العربي، ع.304 (يونيو 2004).
- 11- أحمد بيتوري، "القيادات العسكرية حول العالم، "مجلة الجيش الجزائرية، ع.557 (ديسمبر 2009).
- 12- أميرة عبد الحليم، "أبعاد وتداعيات تفجيرات لندن" السياسة الدولية، م.40، ع.162 (أكتوبر 2005) ص 130-135
- 13- بدر حسن شافعي، "الجزائر.. ماذا بعد مرور عقد من الأزمة؟"، "السياسة الدولية، م.37، ع.148 (أبريل 2002)، ص 102-105.
- 14- جان بيار، "هل تصبح القاعدة أفريقية في منطقة الساحل؟، أوراق كارنجي، ع.112 (مايو 2010).
- 15- جلال بوعاتي، "لقاء تمارست فرصة لتبادل التحالفات" الجزائر تطالب دول الساحل باحترام تعهداتها في مجال محاربة الإرهاب " جريدة الخبر: 6216 (الاثنين 17 سبتمبر 2010).
- 16- جمال إسماعيل، "إفريقيا تسعى لحل مشاكلها،" دورية الجيش " ع.555 (أكتوبر 2009) ص
- 17- حسن الحاج علي أحمد، الأمن الإقليمي للسودان على حدوده الغربية، "المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.22 (ربيع 2009).
- 18- حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية - الإفريقية: شراكة أم هيمنة؟"، كراسات استراتيجية، ع.172 (يناير 2007).
- 19- خالد حنفي علي، "الإنترنت وتصدير الإرهاب" السياسة الدولية، م.40، ع.162 (أكتوبر 2005).
- 20- خالد حنفي علي، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا: رؤى وأدوات متغيرة، السياسة الدولية، م.41، ع.163 (يناير 2006)
- 21- خيرى عبد الرازق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.21 (شتاء 2009).
- 22- د. جمال علي زهران، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة،" السياسة الدولية، م.38، ع.153 (يوليو 2003).

- 23- دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا "مجلة أفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات المجلد السادس، العدد 20، ربيع، 2006م).
- 24- روبرت .بي. روتبرج، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية ، الثقافة العالمية ، ع.118، (مارس 2003).
- 25- سهيلة براحو "الأمن البيئي مفتاح الأمن الصحي، دورية "العالم الاستراتيجي"، ع.4(يونيو 2008).  
السيد أمين ش
- 26- السيد أمين شلبي "الإرهاب الدولي ...المصادر والإشكاليات "السياسة الدولية، م.40، ع.162، (أكتوبر 2005).
- 27- طارق عادل الشيخ،"التجمعات الإفريقية ..مقومات النجاح ومعوقات التكامل"،"السياسة الدولية م،42، العدد196(يوليو 2007).
- 28- عبد الجبار شعبي، نحو بناء تعاون أممي متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، العالم الاستراتيجي، ع.5(يوليو 2008).
- 29- عبد اللاوي جواد، "الإرهاب البيئي للأمن في المتوسط وآليات مكافحته"، "العالم الاستراتيجي، ع.3(مايو 2008).
- 30- عبد اله صالح، " الأزمة التشادية ..إلي أين ؟"، "السياسة الدولية "، م43، ع.182(أبريل 2008).
- 31- كمال حبيب، "الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والاستراتيجية الفضلي، "المجلة العربية للعلوم السياسية" ع.11(صيف 2006).
- 32- مادي ابراهيم كانتى، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق أفريقية، م.11، ع.38، (2013).
- 33- محمد عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونيجيريا ..أدوار إقليمية جديدة "السياسة الدولية ، م.43، ع169(يوليو 2007) .
- 34- لواء أ ح / محمود ضياء الدين عيسى، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها، (مجلة أفاق عربية) العدد الأول مارس 2017.
- 35- محمود مراد، العالم والإرهاب (القاهرة، مجلة الاهرام العربي، 2000)
- 36- محند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، دورية العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.7 الجزائر، (2007نوفمبر).
- 37- منصف بكاي، التراث الإفريقي والعولمة، "المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، ع.3(2003-2004).
- 38- نور الدين رداة، "الإرهاب البيولوجي وسبل مكافحته"، العالم الاستراتيجي، ع.4(يونيو 2008).

39- نور الدين فوزي، "العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، العالم الاستراتيجي، ع1 (مارس 2008)

رابعاً: الرسائل والدراسات السابقة:

- 1- إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، أطروحة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر -كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-2010/2011)
- 2- أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة لحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية فرع دبلوماسية، 2010/2011)،
- 3- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الأفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر: علوم سياسية وعلاقات دولية، 2010/2011).
- 4- الزايد تويرت، ياسين لعزیز: بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (الجزائر، جامعة مايو 1945، كلية الحقوق العلوم السياسية) 2014-2015.
- 5- مجدي جلال أحمد صالح، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في القارة الأفريقية، "دراسة ماجستير (جامعة القاهرة -معهد الدراسات الأفريقية-2009).
- 6- محمد ايدابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011).
- 7- نبيل بويبية، المقاربات السياسية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ن2010/2011).

خامساً: القواميس والموسوعات:

- 1- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول من "أ" إلى "ث" مادة الإرهاب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).
- 2- منير البعلبكي، المعجم الوسيط، (القاهرة: دار النهضة، 1994).
- 3- مسعود الخنة، الموسوعة التاريخية والجغرافية، (بيروت، الشركة العالمية للموسوعات، 2002).

سادساً متفرقات:

- 1- آسيا مني، "الاستثمارات الصينية في القارة 27 مليار دولار "الشعب الجزائرية". ع15355 (الأربعاء 1 ديسمبر 2010)
- 2- انوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، (مؤسسة كارنيجي للسلام، 2012).



- 3- باسكال بونيفاس، أبعاد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، *جريدة الأيام*، ع 6136، الرقم 18، (2013).
- 4- رتيبة بو عدمة، الجزائر تعمل على تأهيل ضباط للمشاركة في مهام حفظ السلام: ضباط جزائريون تلقوا تكويناً في أمريكا لتأطير وحدات عسكرية إفريقية، *جريدة البلاد الجزائرية* (20 فبراير 2010).
- 5- سلوى روابحية، 100 مليار دولار حجم التبادل التجاري الصيني - الإفريقي، *جريدة الشعب الجزائرية*، ع 15355 (الأربعاء 1 ديسمبر 2010).
- 6- عمار بن سلطان، "نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، من أعمال *الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة (الجزائر: دار هومة، 2004)*
- 7- محمد السيد إبراهيم عطا، *التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط*، ورقة بحثية مقدمة ضمن ندوة الإرهاب وتأثيره على الأمن القومي المصري واستراتيجية مواجهته، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، فبراير 2015م).
- 8- محمد الناصر، "الشعب الفرنسي ليس ساذجاً لتصديق التهديدات الإرهابية"، *الأحرار الجزائرية*، ع 3840 (الاثنين 27 سبتمبر 2010).
- 9- محمد شراق، باريس تحشد الدعم الإفريقي لتحرير رهائناتها لدى القاعدة، "الخبر الجزائرية"، ع 61454 (الاثنين 25 أكتوبر 2010).

## • المراجع الأجنبية:

### I. Book:

- 1- Alexandev yonah /international Terrorism :National /Regional and Global Perspectives(New York :Preage publisher/1996)
- 2- Aley J Bellamyetal, security and The War on Terror(London and New York :Rout Ledge,2005).
- 3- B.jenkins-international Terrorism :A New Mode of Conflict (Los Anglos : Crescent press-1975)
- 4- Erich Marquardt "The Niger Delta Insurgency and its Threat to energy security."Terrorism Monitor.Vol4. Issue 16(August2006) -
- 5- Mehdi Taje ,Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain ,(collège de défonce de l, OTAN ,NDC occasionnel paper19,decembre2006).
- 6- Sam Makinda "The History and Root causes of Terror in Africa"

UN/The united Nation Today (New York: Department of public information /2008).

- 7- Wafula Okuma and Annel Botha (eds),understanding Terrorism in Africa: Building Bridges and Overcoming The Gaps(Pretoria: Institute for Security,2008)
- 8- Wafula Okuma and Annel Botha (eds), understanding Terrorism in Africa: in search for Africa voice (Pretoria: institute for security, 2007).
- 9- Wafula Okuma and Annel Botha ,(eds) Domestic Terrorism in Africa: Defining Addressing and Understanding its Impact on Human security(Pretoria: Institute for Security,2009)
- 10- Warren, Christopher, The united states and Africa: Anew Relationship,(address before the 23rd -489).

## **II. Periodicals:**

- 1- Danaiel Volman ,"**why America wants Military HQ in Africa** ,"**New African** ,No.469(January 2008).
- 2- Dominique Bngoura ,L'Union Africaine Face aux de paix: de Sécurité et de La défiance(Paris : **L,harmattan press**,2003Erich Marquardt "**The Niger Delta Insurgency and its Threat to energy security** "**Terrorism monitor** /vol.4issue 16(August2006)
- 3- Jakkie Cilliers ,"**The African Standby Force an update on progress** ", **African Security Review** ,Paper160,March 2008)
- 4- -Jakkie cilliers And Kathrun Sturma , "**Challenges facing the Au, s peace and security council** "African security Review,(Pretoria: institute for security Studies ,Vol 13NO 1, 2004)
- 5- Rebert Rolberg "**Fighting Terrorism in East Africa and the horn** "'**Terrorism Monitor**" Vol /issue 6(March 2005).
- 6- -Sean Mcfate, "us Africa C command : Anew Strategic parading ,"**Military Review** ,Vol .16,No.7(January-February)
- 7- Sofiane Sekhri "The Role Approach as a theoretical Frame work for The Analysis of Foreign policy in Third World Countries "**African Journal of Science and international Relation** /vol.3no.10 (october2009).
- 8- Wolfarm Lacher,"Actually Existing Security: The political Economy of the Saharan threat,"**securityDialogue**, vol.39, No.4 (August2008).
- 9- Robert Edmond, vers la réintégrations des Touaregs au mali, (**le monde diplomatique**, septembre 1996).
- 10- African –American institute conference rest on ,may 21,1993,virginia:**US department of state dispatch** ,vol .4,no.21,may24,1999)
- 11-

## **III. Dictionaries:**

- 1- A. beaujean /**DICITIONAIRE** de la langue française (paris: Editions universitaires/N.D,2006)

- 2- Oxford world power dictionary (china: oxford university press,2006)
- 3- Gere François, Dictionnaire de la pensée Stratégique (Paris : Larousse Bordas/her2000)
- 4- Philip Babcock et al .Webster's Third international Dictionary (Massachusetts: Merrina-websterinc.1986).

• المراجع الأجنبية:

## II. Book:

- 11- -Alexandev yonah /international Terrorism :National /Regional and Global Perspectives(New York :Preage publisher/1996)
- 12- Aley J Bellamyetal, security and The War on Terror(London and New York :Rout Ledg,2005).
- 13- B.jenkins-international Terrorism :A New Mode of Conflict (Los Anglos : Crescent press-1975)
- 14- Erich Marquardt "The Niger Delta Insurgency and its Threat to energy security."Terrorism Monitor.Vol4. Issue 16(August2006) -
- 15- Mehdi Taje ,Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain ,(collège de défoncé de l, OTAN ,NDC occasionnel paper19,decembre2006).
- 16- Sam Makinda "The History and Root causes of Terror in Africa' UN/The united Nation Today (New York: Department of public information /2008).
- 17- Wafula Okuma and Annel Botha (eds),understanding Terrorism in Africa: Building Bridges and Overcoming The Gaps(Pretoria: Institute for Security,2008)
- 18- Wafula Okuma and Annel Botha (eds), understanding Terrorism in Africa: in search for Africa voice (Pretoria: institute for security, 2007).
- 19- Wafula Okuma and Annel Botha ,(eds) Domestic Terrorism in Africa: Defining Addressing and Understanding its Impact on Human security(Pretoria: Institute for Security,2009)
- 20- Warren, Christopher, The united states and Africa: Anew Relationship,(address before the 23rd -489).

## II. Periodicals:

- 12- Danaiel Volman ,"why America wants Military HQ in Africa ,"New African ,No.469(January 2008).
- 13- Dominique Bngoura ,L'Union Africaine Face aux de paix: de Sécurité et de La défiance(Paris : L,harmattan press,2003Erich Marquardt "The Niger Delta

**Insurgency and its Threat to energy security "Terrorism monitor /vol.4issue 16(August2006)**

- 14- Jakkie Cilliers ,"**The African Standby Force an update on progress** ", **African Security Review** ,Paper160,March 2008)
- 15- -Jakkie cilliers And Kathrun Sturma , "**Challenges facing the Au, s peace and security council** "African security Review,(Pretoria: institute for security Studies ,Vol 13NO 1, 2004)
- 16- Rebert Rolberg "**Fighting Terrorism in East Africa and the horn "Terrorism Monitor"** Vol /issue 6(March 2005).
- 17- -Sean Mcfate, "us Africa C command : Anew Strategic parading ,"**Military Review** ,Vol .16,No.7(January-February)
- 18- Sofiane Sekhri "The Role Approach as a theoretical Frame work for The Analysis of Foreign policy in Third World Countries "**African Journal of Science and international Relation** /vol.3no.10 (october2009).
- 19- Wolfarm Lacher,"Actually Existing Security: The political Economy of the Saharan threat,"**securityDialogue**, vol.39, No.4 (August2008).
- 20- Robert Edmond, vers la réintégrations des Touaregs au mali, (**le monde diplomatique**, septembre 1996).
- 21- African –American institute conference rest on ,may 21,1993,virginia:**US department of state dispatch** ,vol .4,no.21,may24,1999)
- 22-

### **III. Dictionaries:**

- 5- A. beaujean /DICATIONAIRE de la langue française (paris: Editions universitaires/N.D,2006)
- 6- Oxford world power dictionary (china: oxford university press,2006)
- 7- Gere François, Dictionnaire de la pensée Stratégique (Paris : Larousse Bordas/her2000)
- 8- Philip Babcock et al .Webster's Third international Dictionary (Massachusetts: Merrina-websterinc.1986).

• **المواقع الإلكترونية:**

• **المواقع العربية**

1- ابراهيم غالي، "دليل الدولة الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، متوفر على الرابط:

<http://www.alJazeera/ND/exeres/DF592Fc47-4c27-8cdbBc31FAF93422.htm>

2- أحمد أبو زيد، تقرير عن جهود مكافحة الإرهاب، الموقع الرسمي للخارجية المصرية على الرابط التالي:

[https://mfaegypt.org/2016/07/03\(2016-7-3\)](https://mfaegypt.org/2016/07/03(2016-7-3))

3- أخبار جزائرس، فيما قررت بريطانيا إرسال مساعدات عسكرية ولوجيستية لدعم القوات الفرنسية، 2013/01/13، متوفر على الرابط:

<http://www.djazairess.com/annasr/450777>

(2015/04/04)

- 4- أشرف راضي، "الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة"، انظر الرابط:  
<http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14htm->
- 5- النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار: حالة الدولة الفاشلة /نموذج مالي، (الرابط: جامعة محمد السادس)، متوفر على الرابط:  
<http://www.caus.org.ib/pdf/emagazineArticle/mustaqbal-422-alhfae>
- 6- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين، 7 أبريل 2008:  
<http://www.daccess-ods.un.org/TMP/4711154.HTML>
- 7- أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، متوفر على الرابط:  
<http://www.acpss.ahram.org.eg/Revien.aspx?>
- 8- بوابة الحركات الإسلامية، الارهاب في مالي، (23 ديسمبر 2014)، على الرابط التالي:  
[http://www.islamist-movments.com/list/6/docs\(2015/03/08\)](http://www.islamist-movments.com/list/6/docs(2015/03/08))
- 9- تقارير المفوضية السامية والأمين العام للهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في مالي، الوثيقة رقم: A/HRC/22/33 التاريخ 2013/1/7، متوفر على الرابط:  
> [http://www.ahchr.org/Ar/pages/Welkom>\(4/42015](http://www.ahchr.org/Ar/pages/Welkom>(4/42015)
- 10- جاب شاينمان، أفريكوم... قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا، "تر أحمد عاطف"، انظر الرابط التالي:  
<http://www.islamonline.net/servet/satellite?=&articleAccid=118469&pagenane=zone01/06>  
(2011/
- 11- جمهورية مالي، بوابة أفريقيا الإخبارية على الرابط:  
[http://www.afrigatenews.net/content\(2015/04/18\)/](http://www.afrigatenews.net/content(2015/04/18)/)
- 12- الحرب في مالي، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، متوفر على الرابط:  
13-  
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/index.htm>
- 14- حيدر إبراهيم "الدولة الفاشلة أو المخففة" انظر الرابط:  
15-  
[www.alsahafa.info/index.php](http://www.alsahafa.info/index.php)
- 16- خالد حنفي علي، إفريقيا 2003 في النفق الإمبراطوري انظر الرابط:  
[http://www.islamonline.net/sernet/atillit?c=article Accid\(2010/06/07\)](http://www.islamonline.net/sernet/atillit?c=article Accid(2010/06/07))
- 17- خالد علي حنفي، أبعاد وتداعيات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، على الرابط التالي:  
[http://www.aljazeera/ND/exers/Dfs\\_92fc47](http://www.aljazeera/ND/exers/Dfs_92fc47)
- 18- رابطة العمل الشيوعي، ضد التدخل الإمبريالي في مالي، متوفر على الربط:  
<http://www.marxy.com>

19- رويترز، التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/17، متوفر على الرابط:

<http://www.studies.aljazeera.net/01/20131161144095908>

20- سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي، فرانس 24: الاخبار الدولية، 2012/10/2، متوفر على الرابط:

[http://www.france24.com/.../201>\(16/3/2015](http://www.france24.com/.../201>(16/3/2015)

سلمان بن فهد العودة، حسابات فرنسا الخاطئة في مالي، مؤسسة الإسلام، 2015، متوفر على الرابط: <http://www.islamtoday.net/salman/services/saeart-13180152.html>. (05/04/2015)

21- سليم السيد مصطفى "الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة" انظر الرابط التالي:

<http://www.magharaebia.com/21cocoon/AWI/ar/2010/feat>.

22- شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) ، تصحيح الأوضاع في مالي بعد انتهاء الصراع ، 2013 ، متوفر على الرابط:

[http://www.arabic.inmems.org.report\(2015/04/04](http://www.arabic.inmems.org.report(2015/04/04)

23- عبد الرحمن حمدي، فرنسا وإعادة غزو أفريقيا: فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقي وتدافع عن مصالحها الاستراتيجية، موقع الجزيرة نت 2013، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/30505088-974c-47f6-9586032c9385c9976>  
(16/03/2015)

24- عز الدين سليم وافي "الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا، على الرابط التالي:

<http://www.alrased.net/sit/topics/view>

25- فريدة البنداري، مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والانقلاب العسكري، موقع السياسي 2012 على الرابط:

[www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-\(15/04/2015](http://www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-(15/04/2015)

26- فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013) على الرابط:

[www://Aljazeera.net/reports/2013](http://www://Aljazeera.net/reports/2013)

27- فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، المركز الإفريقي للبحوث والدراسات، المعهد الوطني للدفاع ابوجا، نيجيريا، متوفر على الرابط:

[http://www.studies.aljazeera.net\(11/3/2015](http://www.studies.aljazeera.net(11/3/2015)

28- لخضر رزاوي، هذه الأسباب الخلفية لتدخل الفرنسي في مالي " انظر على الرابط التالي:

<http://www.islamonline.net/sernel/atilit?articleAccid-11702>

29- مجموعة البنك الدولي، البيانات، 2015، متوفر على الرابط:

<http://www.data.albankaldwli.org/indicator/DC.DAC.FNL.CD>.

30- محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، متوفر على الرابط:

<http://wwwdemocraticac.de>

40- محمد دخوش الدولي... المصادر والإشكاليات "السياسة الدولية"، م. 40، ع. 162، (أكتوبر 2005).

41- طارق عادل الشيخ، "التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل"، السياسة الدولية، م. 42، العدد 196 (يوليو 2007).

- 42- عبد الجبار شعبي، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب، العالم الاستراتيجي، ع.5 (يوليو 2008).
- 43- عبد اللاوي جواد، "الإرهاب البيئي للأمن في المتوسط وآليات مكافحته"، العالم الاستراتيجي، ع.3 (مايو 2008).
- 44- عبد اله صالح، "الأزمة التشادية..إلى أين؟"، السياسة الدولية"، م.43، ع.182 (أبريل 2008).
- 45- كمال حبيب، "الهجوم القادم: فشل الحرب على الإرهاب والاستراتيجية الفضلي،"المجلة العربية للعلوم السياسية" ع.11 (صيف 2006).
- 46- مادي ابراهيم كانتى، التدخل العسكري الفرنسي في مالي، آفاق أفريقية، م.11، ع.38، (2013).
- 47- محمد عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونيجيريا ..أدوار إقليمية جديدة "السياسة الدولية"، م.43، ع.169 (يوليو 2007).
- 48- لواء أ ح / محمود ضياء الدين عيسى، التنظيمات الإرهابية في الدول العربية .. وإجراءات مواجهتها، (مجلة آفاق عربية) العدد الأول مارس 2017.
- 49- محمود مراد، العالم والإرهاب (القاهرة، مجلة الاهرام العربي، 2000)
- 50- محند برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، دورية العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.7 الجزائر، (2007 نوفمبر).
- 51- منصف بكاي، التراث الإفريقي والعولمة، "المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، ع.3 (2003-2004).
- 52- نور الدين رداة، "الإرهاب البيولوجي وسبل مكافحته"، العالم الاستراتيجي، ع.4 (يونيو 2008).
- 53- نور الدين فوزي، "العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي"، العالم الاستراتيجي، ع.1 (مارس 2008)

#### • المواقع الإلكترونية:

#### • المواقع العربية

- 31- ابراهيم غالي، "دليل الدولة الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، متوفر على الرابط:

<http://www.alJazeera/ND/exeres/DF592Fc47-4c27-8cdbBc31FAF93422.htm>

- 32- أحمد أبو زيد، تقرير عن جهود مكافحة الإرهاب، الموقع الرسمي للخارجية المصرية على الرابط التالي:  
[https://mfaegypt.org/2016/07/03\(2016-7-3\)](https://mfaegypt.org/2016/07/03(2016-7-3))

- 33- أخبار جزايرس، فيما قررت بريطانيا إرسال مساعدات عسكرية ولوجيستية لدعم القوات الفرنسية، 2013/01/13، متوفر على الرابط:

<http://www.djazairress.com/annasr/450777<>

(2015/04/04)

- 34- أشرف راضي، " الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة، " انظر الرابط:  
<http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14htm->
- 35- النويني الحافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار: حالة الدولة الفاشلة /نموذج مالي، (الرابط: جامعة محمد السادس)، متوفر على الرابط:  
<http://www.caus.org.ib/pdf/emagazineArticle/mustaqbal-422-alhfae>
- 36- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلم والأمن الدوليين، 7 إبريل 2008:  
<http://www.daccess-ods.un.org/TMP/4711154.HTML>
- 37- أميرة محمد عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي الأسباب والفرص، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، متوفر على الرابط:  
<http://www.acpss.ahram.org.eg/Revien.aspx?>
- 38- بوابة الحركات الإسلامية، الارهاب في مالي، (23ديسمبر 2014)، على الرابط التالي:  
[http://www.islamist-movments.com/list/6/docs\(2015/03/08\)](http://www.islamist-movments.com/list/6/docs(2015/03/08))
- 39- تقارير المفوضية السامية والأمين العام للهيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في مالي، الوثيقة رقم: A/HRC/22/33 التاريخ 2013/1/7، متوفر على الرابط:  
> [http://www.ahchr.org/Ar/pages/Welkom>\(4/42015](http://www.ahchr.org/Ar/pages/Welkom>(4/42015)
- 40- جاب شاينمان، أفريكوم...قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا،"تر أحمد عاطف ، انظر الرابط التالي  
:
- 41- جمهورية مالي، بوابة أفريقيا الإخبارية على الرابط:  
[http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=&articleAccid=118469&pagenane=zone01/06\(2011/](http://www.islamonline.net/servlet/satellite?=&articleAccid=118469&pagenane=zone01/06(2011/)
- 42- الحرب في مالي، جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، متوفر على الرابط:  
[http://www.africatnews.net/content\(2015/04/18\)/](http://www.africatnews.net/content(2015/04/18)/)
- 43- <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/index.htm>
- 44- حيدر إبراهيم "الدولة الفاشلة أو المخففة " انظر الرابط:  
[www.alsahafa.info/index.php](http://www.alsahafa.info/index.php)
- 45- خالد حنفي علي، إفريقيا 2003 في النفق الإمبراطوري انظر الرابط:  
[http://www.islamonline.net/sernet/atillit?c=article Accid\(2010/06/07\)](http://www.islamonline.net/sernet/atillit?c=article Accid(2010/06/07))
- 46- خالد علي حنفي، أبعاد وتداعيات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، على الرابط التالي:  
[http://www.aljazeera/ND/exers/Dfs\\_92fc47](http://www.aljazeera/ND/exers/Dfs_92fc47)
- 47- رابطة العمل الشيوعي، ضد التدخل الإمبريالي في مالي، متوفر على الربط:  
<http://www.marxy.com>



48- رويترز، التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013/1/17،  
متوفر على الرابط:

<http://www.studies.aljazeera.net/01/20131161144095908>

49- سفيان فجري، لماذا تعارض واشنطن عملا عسكريا في مالي، فرانس 24: الاخبار الدولية  
2012/10/2، متوفر على الرابط:

[http://www.france24.com/.../201>\(16/3/2015](http://www.france24.com/.../201>(16/3/2015)

سلمان بن فهد العودة، حسابات فرنسا الخاطئة في مالي، مؤسسة الإسلام، 2015، متوفر على الرابط:  
<http://www.islamtoday.net/salman/services/saeart-13180152.html> . (05/04/2015)

50- سليم السيد مصطفى "الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة" انظر الرابط التالي:

<http://www.magharaebia.com/21cocoon/AWI/ar/2010/feat>.

51- شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) ، تصحيح الأوضاع في مالي بعد انتهاء الصراع ، 2013 ، متوفر على  
الرابط:

[http://www.arabic.inmems.org.report\(2015/04/04](http://www.arabic.inmems.org.report(2015/04/04)

52- عبد الرحمن حمدي، فرنسا وإعادة غزو أفريقيا: فرنسا تتدخل في مستعمراتها السابقة لتبقي وتدافع عن  
مصالحها الاستراتيجية، موقع الجزيرة نت 2013، متوفر على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/30505088-974c-47f6-9586032c9385c9976>  
(16/03/2015)

53- عز الدين سليم وافي "الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا، على الرابط التالي:

<http://www.alrased.net/sit/topics/view>

54- فريدة البنداري، مستقبل مالي في ظل أزمة الطوارق والانقلاب العسكري، موقع السياسي 2012 على  
الرابط:

[www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-\(15/04/2015](http://www.elsyasi.com/article-detai.aspx?id=155-(15/04/2015)

55- فريدوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة" (الدوحة:  
مركز الجزيرة للدراسات، 2013) على الرابط:

[www://Aljazeera.net/reports/2013](http://www://Aljazeera.net/reports/2013)

56- فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، المركز الإفريقي  
للبحوث والدراسات، المعهد الوطني للدفاع ابوجا، نيجيريا، متوفر على الرابط:

[http://www.studies.aljazeera.net\(11/3/2015](http://www.studies.aljazeera.net(11/3/2015)

57- لخضر رزاوي، هذه الأسباب الخلفية لتدخل الفرنسي في مالي " انظر على الرابط التالي:

<http://www.islamonline.net/sernel/atilit?articleAccid-11702>

58- مجموعة البنك الدولي، البيانات، 2015، متوفر على الرابط:

<http://www.data.albankaldwli.org/indicator/DC.DAC.FNL.CD>.

59- محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، كلية العلوم السياسية  
والعلاقات الدولية، متوفر على الرابط:

<http://wwwdemocraticac>.

